الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي-

Universté echahid hamma lakhder el-oued-

الكلية: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية والتسييروالعلوم التجارية

قسم: علوم تجارية

التخصص: مالية تجارة دولية

مذكرة

مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر

الموضوع:

دور المؤسسات المالية الدولية في الحد من الأزمات الاقتصادية
دراسة حالة الجزائر

إعداد الطالبات:

حنكة منال

حريز بلقاسم سناء

تركي نسرين

من اشراف الدكتورة:

سكينة حملاوي

لجنة المناقشة:

د. بوصبيع العايش ربيع	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د. حملاوي سكينة	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا مقررا
د. حمزة بالي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

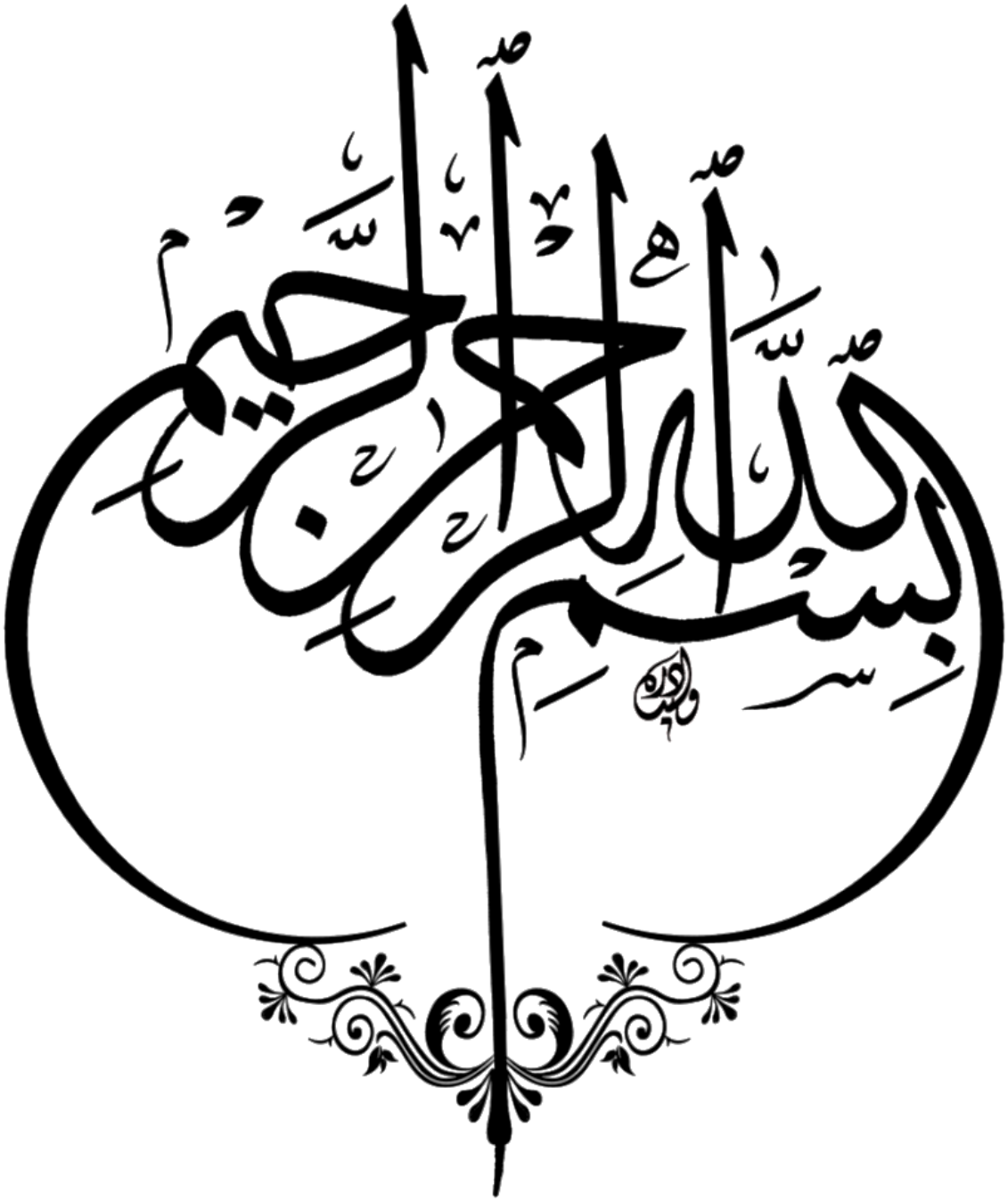
بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

تهدف الدراسة الى إبراز مدى مساهمة المؤسسات المالية الدولية في الحد من الأزمات، انطلاقا من المنهج التحليلي الوصفي، وقد توصلت الدراسة الى وجود دور فعال للمؤسسات المالية الدولية في التقليل من حدة الأزمات من خلال الاليات المطبقة والتسهيلات المقدمة للجزائر للخروج من ازماتها، لكن وجب على الجزائر القيام بالتنويع الاقتصادي وخروج من الاقتصاد الريعي.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات المالية الدولية. صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الأزمات الاقتصادية والمالية. أزمات الاقتصادية في الجزائر.

Sommaire:

The study aims to highlight the extent of the contribution of international financial institutions in reducing crises, based on the descriptive analytical approach. Doing economic diversification and getting out of the rentier economy.

key words: International financial institutions. International Monetary Fund, World Bank, Economic and Financial Crises. Economic crises in Algeria.

الإهداء

إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي، ولم تدخر جهداً في سبيل إسعادي على الدوام (أمي الحبيبة)

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه.

صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة، فلم يبخل علي طيلة حياته (والدي العزيز)

إلى إخوتي رعاهم الله و أنار دربهم.

إلى أصدقائي وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون وفي أصعدة كثيرة.

أقدم لكم هذا البحث وأتمنى أن يحوز على رضاكم

حنكة منال

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من دفعني في طريق النجاح وعلمني أن ارتقي في سلم الحياة بحكمة وصبر إلى أغلى ما في الوجود الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى أخي و زوجي رعاهم الله و أنار دربهم.

إلى من سرنا سويا ونحن النجاح وتقاسمنا معا أجمل الأوقات.

زميلاتي منال وسناء

إلى كل أهل والأصدقاء والزملاء.

الى كل من ذكرت ونسيت ، اهدي هذا الجهد المتواضع ، سائلة المولى عز وجل أن يعلمنا ، وان ينفعنا بما عامنا ، وان ينفع به غيرنا ، ويزيدنا علما.

تركي نسرين

الإهداء

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع :

إلى من أسقوني حنان لا ينتهي و أعطوني الحب الدائم، و بعثوا فيا الشجاعة و هيئوني بكل الوسائل و الطرق لأصل إلى هذا المستوى أغلى ما أملك أبي الغالي أطال الله عمره و أمي الحبيبة الغالية، وإلى اخي الذي كان سندا لي، و إلى كل أقاربي الأعزاء، و إلى رفيقتي في هذا البحث، و إلى كل أصدقائي من شاركوني أوقاتي وكانوا معي في السراء و الضراء

حريز بلقاسم سناء

الشكر والعرفان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد.

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة،

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة،

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

ونخص بالتقدير والشكر:

أستاذتنا الفاضلة الدكتورة "حملاوي سكينة"

الذي تفضلت بالإشراف على هذا العمل و أسدت لنا حسن توجيهاتها و إرشاداتها العلمية القيمة،

و أسأل الله-العلي القدير- أن يجزيها عنا كل الخير و يزيدها علما.

كما نتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

و في الأخير نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا هذا البحث العلمي من قريب و بعيد، و لو بكلمة أو دعاء.

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الجزائر / العجز المزدوج والاحتياطيات الدولية	43
2	تطور عجز الميزانية خلال الفترة 1990-2020	45
3	التوزيع حسب القطاعات للمبالغ المرصودة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	53

قائمة جداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة 1980-1992	35
2	تطور أسعار البترول خلال الفترة 1985-1990	40
3	الجزائر والمؤشرات الاقتصادية الكلية "التغير سنوي بنسبة بالمئة"	42
4	تطور المديونية في فترة الإصلاحات 1990-2020	51
5	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	54
6	البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	56

فهرس محتويات

الفهرس	رقم الصفحة
الملخص بالعربية	I
الملخص بالفرنسية	II
الإهداء	III
شكر وعرفان	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة المختصرات	VIII
الفهرس	IX
المقدمة	
أولا: مشكلة الدراسة	أ
ثانيا: فرضيات الدراسة	ب
ثالثا: أسباب اختيار موضوع الدراسة	ب
رابعا: أهمية الموضوع	ب
خامسا: أهداف الموضوع	ج
سادسا: منهج الدراسة	ج
سابعا: حدود الدراسة	ج
ثامنا: هيكل الدراسة	ج
الفصل الأول: المؤسسات المالية الدولية والأزمات الاقتصادية	
تمهيد	01
المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات المالية الدولية	02
المطلب الأول: ماهية المؤسسات المالية الدولية	02
المطلب الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية وأهدافها	04
المطلب الثالث: أشكال المؤسسات المالية الدولية	06
المبحث الثاني: عموميات الأزمات الاقتصادية	11
المطلب الأول: ماهية الأزمة الاقتصادية	11
المطلب الثاني: أهم الأزمات الاقتصادية والمالية والمخاطر التي تنجم عنها	22
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	27

المطلب الأول: الدراسات العربية	27
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	30
خلاصة	33
الفصل الثاني: الجزائر في ظل الأزمات الاقتصادية ودور المؤسسات المالية الدولية في معالجة الأزمات الاقتصادية	
تمهيد	34
المبحث الأول: الأزمات الاقتصادية في الجزائر	35
المطلب الأول: أزمة المديونية 1986	35
المطلب الثاني: تداعيات أزمة 2008 على الجزائر	40
المبحث الثاني: تسهيلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمعالجة الأزمات الجزائرية	45
المطلب الأول: علاقة الجزائر مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	46
المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	47
المطلب الثالث: برامج دعم الإنعاش الاقتصادي في فترة 2001-2003	52
المبحث الثالث: تحديات الجزائر خروج الأزمات	58
المطلب الأول: المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية	58
المطلب الثاني: التوصيات والاقتراحات	61
خلاصة	62
الخاتمة	**63**
قائمة المراجع	**66**

المقدمـــــة

المقدمة

ان فترة الثمانينيات تعتبر فترة الازمات الاقتصادية وخاصة من جانب المديونية، تعرضت الكثير من الدول النامية لتضاعف مديونيتها مما سبب هشاشة اقتصادياتها، وقد كانت الجزائر من بين هاته الدول، فقد لجات الى المؤسسات المالية الدولية للخروج من ازمتها، وقد ارتبط الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط ارتباطا وثيقا، فمنذ تأميم المحروقات سنة 1971 تزايدت أهمية وتأثر قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري نظرا لمساهمته الكبيرة في دفع عجلة النمو، فالنفط يعد السلعة الرئيسية المصدرة، والمصدر الرئيسي للعملة الصعبة فهو يشكل على الأقل نسبة 98 %من حجم التجارة الخارجية للجزائر و 30 %من الناتج المحلي و60 %من إيرادات الخزينة العمومية .التغير في أسعار النفط له تأثير كبير على إيرادات الدولة بالتالي تأثير على مخططات التنمية لأن أغلب موارد المشاريع من عائدات النفط، هذه الأخيرة عرفت اهتزازات كبيرة في ثمانينيات القرن الماضي ترتبت عنها أزمات أضرت بالاقتصاد والمجتمع الجزائري، ومن هنا نطرح إشكالية الدراسة كالتالي:

أولا: إشكالية الدراسة

ظهرت الحاجة الى دعم وإصلاح المنظمات والهيئات الدولية وزيادة فعاليتها في مواجهة مشكلات العالم والحد من التنمية فيها، خاصة بعد ما عرف العالم الأزمة المالية الخطيرة منذ ازمة الثمانينات امتد الى ازمة (2007_2008) والتي امتدت أثارها على الدول النامية. والجزائر تعيش هذه الصعوبات والتي انعكست سلبا على إحتياطي العملة الصعبة والذي أصبح يتناقص سنة بعد سنة. ومن هنا نطرح الإشكالية الرئيسية:

فيما يتمثل دور المؤسسات المالية الدولية في الحد من الأزمات الإقتصادية؟

وللإجابة على هذه الاشكالية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي المؤسسات المالية الدولية وفيما تتمثل أهميتها؟
2. ماهو مفهوم الأزمات المالية؟ ماهي أنواعها؟ وفيما تتمثل أسبابها؟
3. ماهي أهم الأزمات الإقتصادية المالية؟ وماهي المخاطر الناتجة عنها؟ وكيف تتدخل المؤسسات المالية الدولية في معالجة هاته الازمات؟

4. كيف عالجت المؤسسات المالية الدولية الاختلالات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على اشكالية الدراسة تم الانطلاق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تحضي المؤسسات المالية الدولية بالاهتمام دولي لأنها تعالج الاثار التي تخلقها الازمات الاقتصادية.

الفرضية الثانية: تتسم الأزمات الاقتصادية بالتعقيد والتشابك، لأنها تختلف من حيث أسباب حدوثها.

الفرضية الثالثة: يعتبر الصندوق النقد الدولي المؤسسة المالية الدولية التي ساعدت الجزائر في الخروج من ازماتها.

رابعا: أسباب إختيار الموضوع

هناك عدة أسباب تقف وراء اختيار هذا الموضوع بالذات أبرزها:

- حداثة هذا الموضوع وأهميته بالنسبة للاقتصاد العالمي عامة والجزائري خاصة.
- ارتباط هذا الموضوع بتخصص وخاصة بالجانب الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية.
- قلة الأبحاث والدراسات السابقة في هذا الموضوع خصوصا في الجزائر، فجل الدراسات الجزائرية تعالج موضوع المؤسسات المالية الدولية أو الأزمات الاقتصادية عموما، أما الدراسات التي تخصصت في دراسة سياسة المؤسسات المالية الدولية ودورها في الحد من الأزمات الاقتصادية تعد قليلة ونادرة.

خامسا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من ما يلي:

تتمثل اهمية الدراسة فيما تضيفه من مساهمة فكرية مفاهيمية جادة في هذا الموضوع خصوصا في ظل ندرة المراجع خصوصا المحلية منها التي تناولت مثل هكذا مواضيع، فحتى المراجع الموجودة جلها تناولت موضوع المؤسسات المالية الدولية، أما موضوع الأزمات الاقتصادية في الجزائر بالذات فتبقى من الدراسات المحلية التي تناولته قليلة جدا.

سادسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

- العمل على توضيح المفهوم الصحيح للمؤسسات المالية الدولية وكذا الأهمية الخاصة التي تحظى بها.
- توضيح وشرح مختلف أشكال المؤسسات المالية الدولية.
- التعرف على المقصود الأزمات الاقتصادية، وأهميتها بالنسبة لاقتصاد.
- التعرف على الدور الإيجابي التي تلعبه المؤسسات المالية الدولية في الحد من الأزمات الاقتصادية.

سابعا: منهج الدراسة ومصادر جمع المعلومات

وقد اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل البينات والاحصائيات المتعلقة بالدراسة، مع التطرق الى التطور التاريخي بالاعتماد على المراجع كتب، مقالات.....،المفيدة للبحث.

عاشرا: حدود الدراسة

فيما يخص جدود الدراسة فتتمثل في:

1- الحدود الزمانية: ان فترة الدراسة خلال 1986-2021.

2- الحدود المكانية: تعلقت دراسة بالجزائر.

عاشرا: هيكل الدراسة

وقد قسمنا الدراسة الى فصلين:

الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للدراسة لثلاث مباحث حول: مفاهيم حول المؤسسات المالية الدولية، ومفاهيم حول الازمات الاقتصادية، ثم الدراسات السابقة.

اما الفصل الثاني يتضمن ثلاث مباحث حول: الازمات الاقتصادية في الجزائر، وتركيز على اهم إصلاحات صندوق نقد الدولي، ثم اهم المجهودات التي قامت بها الجزائر.

الفصـــــــل الأول

المؤسسات الماليـة الدوليـة والأزمات الاقتصاديـة

تمهيد:

تهدف المؤسسات المالية الدولية الى تمويل المشروعات الحكومية والخاصة وتشجيع الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الاموال وتامين حرية انتقالها وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، كما تهدف الى الحد من الازمات الاقتصادية والمالية.

وتأسيسا على ما سبق ذكره سنحاول من خلال هذا الفصل الالمام بمختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالمؤسسات المالية الدولية والازمات الاقتصادية وذلك من خلال:

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات المالية الدولية

المبحث الثاني: عموميات الأزمات الإقتصادية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات المالية الدولية

عرفت الوقائع الإقتصادية العالمية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من التحولات والتغيرات التي أثرت على النظام الإقتصادي العالمي والتي كان أبرزها تقييد التجارة الخارجية وتناقص الدول الصناعية فيما بينها على تخفيض قيمة العملة مما أدى الى ظهور العديد من الإختلالات في النظام النقدي العالمي، ونتيجة لهذه الأوضاع قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحضور مجموعة من الدول الى عقد مؤتمر دولي عرف بمؤتمر دولي بريتن وودز عام 1944، هدفت من خلاله إلى محاولة إيجاد حلول لهذه المشكلات التي عانت منها دول العالم خاصة الدول الصناعية، ما أدى إلى وجود اقتراحات كان أهمها الاقتراح الأمريكي والبريطاني، وقد تمخض عن انعقاد هذا المؤتمر انشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يعتبران من أهم المؤسسات الدولية الفاعلة على الصعيد العالمي.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات المالية الدولية

1. نشأة المؤسسات المالية الدولية:

لقد شهد العالم خلال الفترة مابين الحربين تزايد مستمر في الإعتماد على المعاملات التجارية على المستوى الثنائي بدلا من الإعتماد على المعاملات التجارية متعددة الأطراف، وقد عرفت هذه الفترة اتباع سياسات اقتصادية عرفت بإفقار الجار، تلك السياسات إستهدفت حل المشاكل الإقتصادية الداخلية على حساب الدول الأخرى، وقد تضمنت هذه السياسات إجراء تخفيضات تنافسية في قيمة العملات الوطنية مما زاد في إنخفاض القوة الشرائية للعملات وأدى إلى تقلبات شديدة في أسعار الصرف.

كما عملت بعض الدول الصناعية أنذاك على الحد من حرية التجارة، مما ادى إلى تقييدها على المستوى الدولي حتى إنتهى الأمر بظروف الكساد العظيم عام 1929 والذي إستمر حتى عام 1933، وقد تضمنت هذه الفترة مجموعة من الأحداث الهامة تمثلت في انهيار قاعدة الذهب وتحول البنوك المركزية من نظام الصرف بالذهب إلى نظام النقد الورقي الإلزامي وإتباع السياسات النقدية والمالية التضخمية من أجل إعادة بناء إقتصادياتها مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية شديدة.

وفي ظل هذه الفوضى السائدة والصراعات واللاستقرار على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والسياسي قبيل الحرب العالمية الثانية والذي كان سببه إقتصادي وهو عدم التحكم في سعر الصرف والفهم الجيد للموضوع المتعلق بالنقد نادت الدول ذات السيادة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية

إلى عقد إجتماع في مدينة بريتن وودز بولاية نيوها مشير الأمريكية عام1944 بهدف إنشاء نظام نقدي عالمي يعكس عدم الشعور بالرضا االكامل على أداء العمل بقاعدة الذهب ومن ثم الإستغناء عنها وايجاد صيغة جديدة لتكون أساسا للنظام النقدي الجديد وتأسيس إطار متين للتعاون الدولي يحول دون تكرار الأزمات والمشاكل التي شهدتها أسواق العالم وإقتصادياته والتي نتجت عنها نتائج مأساوية كما حدث أثناء فترة الكساد 1929.[1]

وقد عرض خلال هذا المؤتمر أهم مقترحين وهما لكل من الإنجليزي كينز والأمريكي هوايت وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي عقد المؤتمر لأجلها وفي نهاية المناقشات أخد بالمشروع الأمريكي بإعتبار أمريكا هي الدولة التي بمقدورها تقديم السيولة الكافية واللازمة لتوازن وتعديل موازين المدفوعات الدولية ذلك الوقت، وبذلك وضع تقرير خبراء يقترح ميثاقا لمنظمة دولية اصبحت تعرف بصندوق النقد الدولي وعرض ذلك على ممثلي الدول في مؤتمر بريتن وودز والذي شاركت فيه 45 دولة وقد ترأس اللجنة الأولى هوايت المخصصة لصندوق النقد الدولي واللجنة الثانية المخصصة للبنك الدولي كينز وكانت الاتفاقية قد دخلت حيز التنفيذ يوم 27 ديسمبر 1945 وتعتبر مهمة صندوق النقد الدولي وضع مدونة سلوك في الميدان النقدي وهذا بتحديد التزامات الدول الأعضاء في ميدان معدلات الصرف والمبادلات المتحورة حول الذهب والإلتزامات في مجال تحويل العملة و القضاء التدريجي على العوائق التي تعترض عملية الصرف[2]

ثانيا: تعريف المؤسسات المالية الدولية:

تعرف المؤسسات المالية الدولية بأنها مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة وكل ذلك يؤدي الى خدمة الهدف الأسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول[3].

المؤسسات المالية الدولية (IFIs) هي مؤسسات دولية توفر التمويل للحكومات والشركات الخاصة من أجل التنمية الاجتماعية والبشرية ، ومشاريع البنية التحتية المادية ، والتجارة ، والاستثمار ، وإنشاء أعمال تجارية جديدة ، وتقديم الخدمات ، وما إلى ذلك[4].

[1] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للنشر والطباعة والتوزيع، الاسكندرية، 2001، ص 407.
[2] ايمان حملاوي، دور المؤسسات المالية في تحقيق الإستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة ماستر جامعة محمد خيضر بسكرة 2014، ص05.
[3] نفس المرجع، ص 05.
[4] Shalmali Guttal, China and International Financial Institutions, May 17, 2007, p 01

تعرف المؤسسات المالية الدولية بأنها مؤسسات تقوم بضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعا من الإنسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلا عما توفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الإقتصادي بين مختلف دول العالم وبذلك تصبح المؤسسات المالية الدولية أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الإقتصاد.[1]

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للمؤسسات المالية الدولية:

- هي منظمات حكومية تسعى إلى المحافظة على سلامة النظام النقدي والمالي العالمي، ودفع عجلة التنمية في الدول المتخلفة كما تعمل على إزالة العوائق التي تحول دون دمجها في الإقتصاد العالمي.
- هي مؤسسات تقوم بتمويل المشروعات الحكومية والخاصة والعمل على إستقرار الإقتصاد على المستوى الكلي.

المطلب الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية وأهدافها

1- دور المؤسسات المالية الدولية : تسعى أهم المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى رفع قدرات الدول الأعضاء في دفع الجهود للبناء الشامل الاقتصادي والتنموي ويمكن حصر ذلك من خلال:

- توفير التمويل وذلك من خلال تقديمها للقروض وبعض المنح لمساعدة الدول على تحقيق الأهداف المتفق عليها وذلك من خلال التشاور مع سلطات البلد بالاضافة إلى أن هذا التمويل يكون مدعما باستثمارات محددة في البنية الأساسية وقد يكون برنامج مخصص لقطاع معين فالبنك الدولي مثلا يقوم بتقديم قروض تهدف إلى تمويل مشاريع خاصة بالنقل أو القطاع الزراعي أو الطاقة الكهربائية وغيرها.
- تشجيع المؤسسات المالية الدولية على وضع المعايير والقوانين المتعارف عليها دوليا والمتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمالية، وهذا الإجراء يطور المؤسسات المحلية ويساعد البلدان على الإندماج في الاقتصاد العالمي لتحقيق وتشجيع التنمية المستديمة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص83.

- تدعيم جهود السلطات الوطنية في تصميم سياسات خاصة ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة بالتشاور مع الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية وذلك من خلال تبنيها برنامج التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي توفر المؤسسات المالية الدولية التدريب في اطار مشروع معين تقوم بتنفيذه الدولة التي تريد الاستفادة منه وهناك تعاون بين المؤسسات المالية الدولية مع مختلف الهيئات ومؤسسات التدريب والبحوث الاقليمية وذلك اتسهيل نقل المعرفة وتدعيم البحوث الاقتصادية.[1]

2- **أهداف المؤسسات المالية الدولية:** تسعى المؤسسات المالية الدولية من خلال البرامج والسياسات التي تقترحها على الدول الأعضاء الى تحقيق مجموعة من الأهداف منها رئيسية وأخرى خفية والتي كانت سببا في إنشائها:

أ- الأهداف الرئيسية للمؤسسات المالية الدولية: تتحدد أهداف كل مؤسسة مالية دولية عند انشائها، فمثلا فيما يتعلق بصندوق النقد الدولي نجد أهم الأهداف تكمن في:

- ✓ تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية.
- ✓ العمل على تحقيق إستقرار أسعار الصرف.
- ✓ العمل على تطوير وتوسيع التجارة الدولية.
- ✓ العمل على تحقيق الاستقرار النقدي على المستوى الدولي.
- ✓ تقديم المساعدة الفنية والمشورة في شتى المجالات المالية والاقتصادية.
- ✓ تقديم قروض متوسطة وقصيرة الأجل لأغراض متعددة في مقدمتها معالجة الإختلال سواء في الميزانية أو ميزان المدفوعات.
- ✓ العمل على توفير الثقة للدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق والبنك متاحة للدول الأعضاء وفق شروط محددة وذلك من خلال التسهيلات التمويلية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مثل تسهيل التمويل التعويضي وتسهيلات الصندوق الممتدة وغيرها من التسهيلات والتي تخضع لشروط معينة مقابل الاستفادة منها.

ب- الأهداف الخفية للمؤسسات المالية الدولية: بالرغم من أن المؤسسات المالية الدولية ظهرت للعالم بمجموعة من الأهداف تسعى من خلالها إلى الحفاظ على سلامة النظام النقدي والمالي العالميين إلا أن لهذه المؤسسات أهداف خفية تسعى للوصول إليها:

[1]

- ✓ تبني الرأسمالية كنظام اقتصادي وسياسي وإجتماعي للدول النامية بما يخدم البلدان الرأسمالية الكبرى من خلال الأهداف التي ظهرت لأجلها.
- ✓ إستغلال ثروات الشعوب الطبيعية خاصة المصدرة للنفط بهدف تعظيم الربح والتحكم في هذه الأموال من قبل البنوك والشركات الاجنبية بما يخدم مصالحها في ظل غياب التكافؤ في العلاقات الاقتصادية والمالية بين البلدان المتقدمة والدول النامية.
- ✓ في الظاهر تهدف هذه المؤسسات إلى مساعدة البلدان الاعضاء خاصة النامية منها على معالجة المشاكل الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أن هذه المؤسسات في واقع الأمر حولت البلدان النامية إلى سوق لتصريف فائض الإنتاج الرأسمالي للحصول على الأرباح ودفع هذه البلدان الى مزيد من التبعية والتخلف.

المطلب الثالث: أشكال المؤسسات المالية الدولية

لقد شكل الاهتمام بتنظيم التعاون الاقتصادي الدولي أحد الاهتمامات الكبرى لدول الخلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية وجندت الخبراء من رجال المال والاقتصاد لوضع مشروع التدابير الواجب اتخاذها بعد إنتهاء الحرب لمعالجة جميع المشاكل الاقتصادية الدولية للفترة المستقبلية وتزعمت الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة فاستدعت 44 دولة لحضور مؤتمر للأمم المتحدة عقد في مدينة بريتون وودز في أول جويلية عام 1944 حول الموضوع المالي والنقدي لوضع صيغة ملائمة لتنظيم هذا الجانب الاقتصادي وانتهى المؤتمر الذي إستغرق مدة ثلاثة أسابيع إلى وضع مشروع إتفاقيتين الاولى تتعلق بتنظيم صندوق النقد الدولي والثانية حول البنك الدولي للإنشاء والتعمير

أولا : صندوق النقد الدولي

1- تأسيس الصندوق:

جرت مشاورات ومناقشات عديدة بين الدول الرأسمالية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية لإقامة نظام نقدي جديد توصل بمقتضاها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى إتفاق عرض في مؤتمر بريتون وودز لإقامة صندوق النقد الدولي[1]، باعتماد مخطط الخبير الأمريكي هاري هوايت الذي كان يعمل موظفا بالخزينة الأمريكية وبعض البنود من مخطط جون م كينز الانجليزي.

[1] راجع قادر عبد العزيز، صندوق النقد الدولي، دار هومة، 2003، ص 9

وتم إعتماد صندوق النقد الدولي رسميا إبتداء من 27 ديسمبر 1945 بعدما تمت المصادقة عليه من قبل 29 دولة تمام 65٪ من موارده بإيداع وثائق التصديق لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية طبقا للمادة العاشرة من الاتفاقية المنشأة للصندوق والملحق منها[1].

2- أهداف الصندوق:

حصرت المادة الأولى من الاتفاقية المنشأة للصندوق الأهداف التي يسعى الصندوق إلى القيام بها وهي:

- تعزيز التشاور والتعاون والتآزر النقدي الدولي، وإتاحة مواردها العامة مؤقتا لأعضائها الذين يواجهون صعوبات في ميزان المدفوعات في ظل ضمانات كافية[2].
- المساعدة في إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين الأعضاء وفي إزالة القيود المفروضة على النقد الأجنبي التي تعوق نمو التجارة العالمية[3].
- تشجيع التعاون النقدي عن طريق مؤسسة دائمة تهيء الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون في تسوية مشاكل النقد الدولي.
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية والمساهمة بذلك في تحقيق وحفظ مستويات مرتفعة من التشغيل والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الاعضاء باعتبارها أساسية للسياسة الاقتصادية
- العمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف وتجنب المنافسة التخفيضية لأسعار الصرف
- المساهمة في إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالعملات الجارية بين الأعضاء وفي التخلص من قيود الصرف التي تعوق تزايد التجارة الدولية
- إشاعة جو من الطمأنينة في نفوس الأعضاء عن طريق وضع موارد الصندوق في متناولهم بضمانات كافيا مما يهيء لهم فرصة تصحيح الاختلالات التي تصيب موازين مدفوعاتهم دون اللجوء إلى تدابير تهدد الرخاء سواء على المستوى الداخلي أو المستور الدولي.
- العمل تبعا لما تقدم على تقصير أمد الاختلال في موازين مدفوعات الأعضاء والتخفيف من مداه.

[1] دومينيك كارو، صندوق النقد الدولي، ترجمة مصطفى عدنان، دمشق 1978، ص 12

[2] Smriti chand, Objectives of International Monetary Fund (IMF), Objectives of International Monetary Fund (IMF) (yourarticlelibrary.com) .

[3] Mahendra kimar, International Monetary Fund (IMF): Origin, Objectives and Functions, International Monetary Fund (IMF): Origin, Objectives and Functions (economicsdiscussion.net) .

ولتحقيق هذه الأهداف يقوم الصندوق بإمداد الدول الأعضاء بالعملات الأجنبية عن طريق بيعها لهم بعملاتها الوطنية حتى تتمكن من مواجهة الصعوبات الناجمة عن عجز ميزان المدفوعات وفي نفس الوقت يقوم الصندوق بإتخاد تدابير مالية ونقدية لمواجهة القيود التي تفرض على تداول النقد الأجنبي

3- **تطور دور صندوق النقد الدولي:**

- **المرحلة الأولى من 1944 إلى 1970:** لقد كان دور صندوق النقد الدولي في هذه الفترة الزمنية محدود فقد ركز عمله في رقابة أسعار الصرف لعمولات الدول الأعضاء في حدود النسب المسموح بها وتقديم الدعم المالي للتخفيف من حدة تقلبات موازين المدفوعات بالإضافة إلى ممارسة رقابة ضعيفة في مجال الحد من القيود المفروضة على حركة التجارة العالمية فرضتا للدول الأوروبية المتضررة من أثار الحرب العالمية الثانية لحماية إقتصادها[1]

ويمكن القول أن دور الصندوق خلال هذه المرحلة كان منصبا على الدول الصناعية المتقدمة هيمنت من خلال الولايات المتحدة بفرض الدولار كعملة دولية وحيدة إستخدمتها في سياستها النقدية الوطنية لتوجيه الاقتصاد العالمي بما يخدم مصلحتها مكنتها من التخلي عن قاعدة تحويل الدولار إلى ذهب مع بداية السبعينات والذي أدى إلى سقوط أحد القواعد الأساسية لنظام بريتون وودز.

- **المرحلة الثانية: مرحلة مابعد 1971:** تتميز هذه المرحلة بظهور قوى إقتصادية دولية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية متمثلة في كل من السوق الأوروبية سابقا واليابان فتراجع الاقتصاد الأمريكي وحدوث عجز في ميزان المدفوعات أثر عليه الإتفاق العسكري الخارجي فأدى إلى عدم توازن بين حجم الدولارات الموجودة وبين الرصيد من الذهب التي تملكه الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن اتفاقية إنشاء الصندوق تسمح بتحويل الدولار إلى ذهب فعجزت الولايات المتحدة عن تلبية طلبات الدول من تحويل الدولارات إلى ذهب الأمر ادي أثر على الخزينة الأمريكية خلال الستينات وحدث تقلب شديد في أسعار الصرف وقف صندوق النقد الدولي معه عاجزا عن فرض توجيهاته على الدول الأعضاء فهرحا عن الالتزام بقواعده وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية إذ أعلن الرئيس نبيكسون عن تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن الالتزام بتحويل الدولار إلى ذهب.

[1] صالح صالحي، اصلاح صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات إقتصادية، الجزائر، العدد الأول، 1999، ص8.

ثانيا: البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي للمؤسسة الدولية الرئيسي للتنمية نشأ من الاتفاقية المترتبة على مؤتمر بريتون وودز كما تمت الإشارة إليه وتم إقرار الاتفاقية الخاصة به رسميا قبل 27 ديسمبر 1945 وشرع في العمل بعد إنقضاء ستة اشهر على إبرام الاتفاقية أي إبتداء من 25 جويلية 1964 [1]

1-عضوية البنك الدولي:

تقضي المادة الثانية من الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي على أن العضوية مقصورة على الدول فقط التي تموت عضوة بصندوق النقد الدولي وبالتالي فإن شرط العضوية في صندوق النقد الدولي يعد أساسا وهو شرط متعلق بإرتباك المؤسستين بالنشاط المالي وبأسس التعاون الدولي في مجال التنمية الإقتصادية الذي لن يحقق بدون تعاونهما معا.

ويمنح البنك لكل دولة عضوة الحق في الانتساب في أي وقت ترغب فيه[2] وبالمقابل يحق للبنك الدولي أن يوقف عضوية أي دولة أخلت بإلتزاماتها في مواجهته ولا يكون لها خلال فترة التوقف مباشرة حقوق العضوية[3]، وبالإضافة إلى ذلك تفقد الدولة عضويتها إذا تم توقيف عضويتها في صندوق النقد الدولي[4] ولا يشترط في إكتساب العضوية أن تكون الدولة عضوة في الأمم المتحدة.

2- اهداف البنك الدولي :

لقد توقع واضعي اتفاقية انشاء البنك الدولي عند تحريرهم لأهدافه ،انه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ،ان البشرية ستحتاج إلى رؤوس اموال ضخمة ،لإعادة بناء و تعمير ما خلفته الحرب من دمار في أقاليم الدول الأوروبية، و كذلك لإعطاء دفع لعملية التنمية الاقتصادية في الدول الحديثة الإستقلال، و أن رأس المال الخاص سيعزف عن الذهاب إلى الدول الاجنبية،

ولا سيما منها المتخلفة بسبب المخاطر العديدة و الضخمة التي يمكن أن يتعرض لها ،ما لم يتوفر له نوع من الامان الحكومي او الدولي ، و أن بقاء و إزدهار النظام الرأس مالي في ظل المنافسة

[1] Turanc (h) la banque internationale pour le reconstruction et developpement , but et organisation, these gronoble, 1959 .

[2] المادة 06 من الفقرة الأولى من القانون الأساسي للبنك الدولي.

[3] المادة 06 من الفقرة الثانية من القانون الأساسي للبنك الدولي.

[4] المادة 06 من الفقرة الثالثة من القانون الأساسي للبنك الدولي.

الشيوعية مرهونا بتسهيل توسيع التبادل التجاري بطريقة متوازنة و الذي يتوقف على توسع إنتقال رؤوس الأموال إلى الدول الأخرى[1].

هذه الاعتبارات هي التي أملت على واضعي الإتفاقية المنشئة للبنك. على أن يكون بمثابة منظمة إستثمارية دولية ، لمواجهة الصعوبات الإقتصادية التي تواجه الدول فيما بعد الحرب، و تلك المترتبة على فشل السياسات الحكومية للدول الاعضاء، بتقديم القروض الضرورية لأغراض التنمية و التعمير بإستخدام رأس مال البنك، او رؤوس الأموال الخاصة المحصلة من أسواق المال للدول الأعضاء.

وتتمثل اهداف البنك الدولي في:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- الحد من وفيات الأطفال
- تحسين صحة الأم
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض
- ضمان الاستدامة البيئية
- تطوير شراكة عالمية من أجل البلدان النامية[2]

[1] محمد عبد الواحد محمد الفار، أحكام التعاون الدولي، عالم الكتاب، 1986، ص425.

[2] Develop a Global Partnership for Development by 2015, The World Bank - Millennium Development Goals - Develop a Global Partnership for Development by 2015 .

المبحث الثاني: عموميات الأزمات الإقتصادية

بشكل عام يعتبر التناوب الزمني بين حالتي الاستقرار واللا استقرار مشهد طبيعي صحي وضروري للتحرك عبر ديناميكية للتطور والرقي، وهو مشهد يمكن إسقاطه بالمطلق على كافة مجالات الحياة البشرية فكرا وممارسة، وعلم الاقتصاد على غرار بقية العلوم يرى الكثير مفردة الأزمة هي بمثابة حالة لا إستقرار استثنائية، صحية وبالغة الضرورة من أجل التطور والنمو تؤكد بصفتها الاستثنائية وليس الدائمة أو الدورية وهي في جوهر دلالتها خلل يحدث خلال مسارات صيرورة النشاط الاقتصادي، فلقد شكلت الأزمة تطور الرؤى الرأسمالية المفسرة للأحداث الجارية، أو المؤصلة للمتوقع أو المرتجى من السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية الأزمة الاقتصادية والمالية

أولا: تعريف الازمة الإقتصادية والمالية

1. تعريف الأزمة الإقتصادية:

ترتبط الأزمة بذروة الدورة الاقتصادية أما الدورة الاقتصادية فهي إيقاع عملية الانتعاش والركود وتواليهما، ولقد تعددت مفاهيم الأزمة الاقتصادية، سوف نحاول جمع أهم التعريف لهذا المصطلح الإقتصادي:

- وصف" فيديريك انغلز" الأزمة الاقتصادية وصفا تقليدياً: بأنها توقف التجارة وتزدحم الأسواق، وتتراكم البضائع بكميات هائلة لا طريق لبيعها، ويختفي النقد السائل، كما يختفي التسليف ثم تتوقف المصانع، وتفقد جماهير العمال وسائل عيشها، لمجرد أنها كانت قد أنتجت الكثير من الوسائل، بعد هذا تتتالى الإفلاسات، كما تتتالى عمليات البيع القسري، ويستمر هذا الانسداد القاسي سنوات طويلة، فتتدمر القوى المنتجة والمنتجات إجمالا، حتى الوقت الذي تمتص فيه السوق فائض البضائع المتراكمة أي حتى الوقت الذي يستعيد فيه الإنتاج والتبادل مسيرهما بالتدريج[1].

[1] مصطفى العبد الله، الأزمات والدورات الإقتصادية، الموسوعة العربية، المجلد الثاني، سوريا، 2009، ص12.

- الأزمة الاقتصادية في العلوم الاقتصادية هي فترة من التنمية الاقتصادية السلبية الهامة لبلد ما. يمكن أن تغطي اقتصادا واحدا أو أكثر ، أو فرعا اقتصاديا واحدا في جميع أنحاء العالم ، أو اقتصادا عالميا بأكمله[1].

- وعرفها الباحث "علي أسعد حسن" بأنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول هي:

- إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية.
- إما أصول مالية مثل حقوق الملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار.
- وإما حقوق ملكية للأصول المالية وهي المشتقات المالية مثل العقود المستقبلية للنفط أو العملات الأجنبية[2].

- عرفت الأزمة الاقتصادية على أنها الاستخدام الإقتصادي المعاصر فيبين أن النظرة للأزمة تأتي من قبل الفاعل الإقتصادي (رجل اعمال، مستثمر، مستهلك) ومصالحه المحلية، لأن النظام يحتفظ ببنيته سواء كانت دورية أو فوضوية على حسب تصور نموذج السوق[3].

يكمن القول بأن" الأزمة الاقتصادية هي مرحلة أو طور إنحدار الإنتاج في حركة الرأسمال الدورية، والتي تعبر أيضا عن التناقضات الداخلية للرأسمالية في الحقل الإقتصادي، وتركز معظم التعاريف المعطاة على كونها إختلالا عميقا وإضطرابا حادا ومفاجئا في بعض التوازنات المالية، يتبعها إنهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، يظهر في الانخفاض المفاجئ لأسعار نوع أو أكثر من الأصول".

2. تعريف الازمة المالية:

[1] Azra Hadziahmetovic, and another, ECONOMIC CRISIS: CHALLENGE FOR ECONOMIC THEORY AND POLICY, EURASIAN JOURNAL OF ECONOMICS AND FINANCE, 2018, p48.

[2] : https://www.alukah.net/culture/

[3] إبراهيم أبوالعلا، أحمد مهدي بلوافي، وأخرون، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة،2009، ص ص 14-15 .

ان صياغة مفهوم دقيق للازمة المالية ليس بالأمر الهين ؛ سنحاول رفع الالتباس الذي يحيط بهذا المفهوم

التعريف الأول: استنادا لكتاب (cours deconomie politique) عرف E.BARTHALON الأزمة المالية: أنها عبارة عن نموذج أو تغير كبير تعرفه كل أو بعض قيم المتغيرات المالية التالية:

- عرض السندات والأسهم وأسعارها
- الطلب على القروض
- حجم الودائع البنكية وسعر الصرف[1]

ومن ثم فمصطلح الازمة المالية يقترن بتغير(انخفاض) معتبر لقيم هذه المتغيرات المذكورة أنفا.

التعريف الثاني: الأزمة المالية هي انهيار في الأسواق المالية مصحوبا بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي.[2]

التعريف الثالث: في الأزمات المالية، تشهد أسعار الأصول انخفاضا حادا في القيمة، وتصبح الشركات والمستهلكون غير قادرين على سداد ديونهم، وتعاني المؤسسات المالية من نقص السيولة. غالبا ما ترتبط الأزمة المالية بحالة من الذعر أو إدارة البنك يقوم خلالها المستثمرون ببيع الأصول أو سحب الأموال من حسابات التوفير لأنهم يخشون من انخفاض قيمة تلك الأصول إذا بقيت في مؤسسة مالية[3].

فالأزمات المالية تمثل انهيار حاد في عدد من المؤشرات المالية كأسعار الاصول ؛ الاسهم ؛ الاراضي و افلاس في القطاع التجاري ....الخ .و هذا يودي الى انهيار الثقة المفاجئ لجزء او كل النظام المصرفي و اضطراب غير متوقع في سوق العملات بسبب انهيار أسعار الصرف مما يجعل البنوك المركزية تتدخل مستخدمة الاحتياطات النقدية دفاعا عن العملة الوطنية برفع أسعار الفائدة ؛ و قد تواجه الحكومات تعثر البنوك في رد اموال المودعين و سداد التزاماتها محددة و قصير الاجل مما يجعل الحكومات تتدخل للحيلولة دون انهيار النظام البنكي برمته

- العلاقة بين مفهوم الأزمات الإقتصادية ومفهوم الأزمات المالية:

[1] أيت بشير، الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي والدولي دراسة الأزمتين المكسيكية و الأسيوية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 10.

[2] عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار النشر، الأردن، 1999، ص 200

[3] Will kinton and another, Financial Crisis, June 10, 2022, Financial Crisis Definition (investopedia.com).

1- العلاقة بين الاقتصاد العيني والإقتصاد المالي:

لذلك يجب ان نميز بين الاقتصاد العيني و هوا ما يتعلق بالاصول العينية فهو يتناول كل الموارد الحقيقية الي تشبع الحاجات بطريق مباشر السلع الاستهلاكية او بطريق غير مباشر السلع الاستثمارية ؛ ظهرت الحاجات الى ادوات او وسائل تسهل التعامل في الثروة العينية ؛ و لعل اولى صور هذه الادوات المالية هي ظهور فكرة الحقوق على الثروة العينية ؛ و اصبح التعامل يتم عن طريق الاصول المالية باعتبارها ممثلا الاصول العينية تتمثل في الاسهم التي تعرف بانها حق الملكية على بعض الموارد المصانع الشركات و اما السندات هي حق الدائنية و النقود اصبحت تعطى صاحبها الحق في الحصول على ما يشاء من الاقتصاد ؛ اي من السلع و الخدمات المعروضة ؛ و ساعد وجود هذه الاصول المالية المتنوعة على انتشار و توسع الشركات و تداول ملكيتها و قدرتها على الاستدامة ؛ فمن ناحية اخرى ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الاصول المالية.

فالعلاقة بين الاقتصاد العيني و الإقتصاد المالي ؛ تكمن في تمييز بين نوعين من الاصول المالية[1]

- أصول تمثل الملكية : اما الاصول التي تمثل الملكية فهي اساس ملكية الموارد العينية من اراضي و مصانع و شركات تأخذ عادة شكل اسهم ؛ بالنسبة لهذا الشكل من الاصول المالية فهناك _عادة_ حدود لما يمكن اصداره من اصول للملكية واذا يمكن المبالغة باصدار اسهم بقيم مالية مبالغ فيها تزيد عن القيمة الحقيقية التي تمثلها الا ان الامر يظل محدودا لأنه يرتبط بوجود هذه الاصول العينية
- أصول المديونية : فيكاد لا توجد حدود على التوسع فيها و هنا أصل المشكلة فقد بالغت الموسسات المالية في التوسع في هذه الاصول للمديونية ؛ و هي ليست مديونية فردية و انما تاخد شكل مديونيات قابلة للتداول في الاسواق المالية ؛ و بالتالي فهي اشبه بالمديونية العامة فهي جزء من الثروة المالية ؛ و يرجع التوسع في الاقراض الى النظام المالي المتبع في الدول الصناعية ؛ قد اكتشفت وسيلة جديدة لزيادة حجم الاقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية و هو اختراع يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الاصول المالية بناء على أصل واحد و قد بدأت ظاهرة بما يسمى بالتوريق ؛ فقد دعت الموسسات المالية الى تحويل

[1] عمر خضيرات، الأزمة الإقتصادية العالمية المعاصرة ومصير النظام الرأسمالي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية العالمية والإقتصادية المعاصرة من منظور إقتصاد إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان –الأردن2/1 ديسمبر 2010، ص ص 5-6.

المديونات الخاصة بالمقترضين الى مديونيات عامة و من المتاجرة بها من خلال صكها لسندات تمثل هذه المديونيات و هو ما يسمى بالتجارة بالديون و التوريق.

وهذا العالم الافتراضي و الذي يسميه الفيلسوف الألماني كارل ماكس "راس المال الافتراضي" يخلق و يدمر ثروات طائلة؛ في ثوان معدودة؛ و كلما كانت معدلات الربح في الانتاجي ضعيفة ؛ تهرب الاستثمارات من مجال التوسع الانتاجي ؛ من مصانع و بنية تحتية ...الخ ؛ و تتراكم في هذا القطاع المالي الافتراضي ؛ و كلما تضخم هذا القطاع و كلما ابتعدت القيمة الافتراضية الورقية عن القيمة الحقيقية ؛ اي عن قيمة الشركات بأدوات انتاجها و منشآتها ؛ و ارباحها الانتاجية ؛ كلما اصبح النظام عرضة لازمة مالية اكثر عنفا.

2- **تحول الازمة من صيغتها المالية الى صيغة اقتصادية** : ان اهم اسس التنمية الاقتصادية ترتكز على الاستثمار الانتاجي ؛ و الذي يحتاج بصورة اساسية الى عامل راس المال لتمويل الانشطة الانتاجية ؛ و يتم ذلك من خلال قناتين اساسيتين : اما من خلال السوق المالية عن طريق إصدار الاوراق و المشتقات المالية المختلفة ؛ او من خلال الوساطة المصرفية ؛ لكن المثبت تاريخيا ؛ ان اغلب الازمات ترتقي من صيغتها المالية الى صبغة اقتصادية من خلال الاليات الاتية:[1]

- ازمة مالية مصرفية : فالبنوك و التي تمثل جزء من أهم موسسات الاقراض ؛ تمول عمليات الاقراض من خلال الاموال المودعة في حساباتها و عندما تتحول قروض البنك الى ديون مشكوك في تحصيلها ؛ يضطر البنك الى اعدام هذه الديون ؛ و اعدامها هو في الحقيقة خصم من راسمال البنك ؛ مما يقلل من قيمة رأسماله ؛ يحجم البنك على القيام بعمليات اقراض جديدة ؛ و بالتالي زيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها يقلل من التسليف ؛ و يودي ذلك اي ظهور بذور ازمة في المنظومة المصرفية ؛ عن طريق تخفيض الائتمان و تخفيض الانفاق في الاقتصاد عموما ؛ و ربما يلجأ البنك في هذه الحالة الى المطالبة بديونه ؛ بسبب التخوف من وقوع القترضين في ازمات و يودي ذلك الى تأثير اكثر انكماشا على الاقتصاد عموما ؛ و ربما يعاني البنك نفسه من صعوبات بحيث لا يتمكن من سداد ما ترتب عليه من التزامات اتجاه البنوك الاخرى ؛ و كلما اتسع حجم التعثر في عدد اكبر من البنوك كلما اشر ذلك على احتمال حدوث ازمة مالية تمس سوق النقد

[1] عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي وأخرون، تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والإقتصادية دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والإقتصادية للفترة 1929-2008، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، عدد 05، ورقلة، ديسمبر2016، ص ص 169-170.

❖ **تحول الى ازمة اقتصادية :** تصبح عمليات الائتمان اكثر صعوبة و أعلى تكلفة ؛ خاصة مع زيادة خطر التخلف عن السداد ؛ مما يودي بالمقرضين الى زيادة شروط و متطلبات الضمان، مع احتمالية حدوث ازمة ثقة على نطاق واسع ؛ تجفف قنوات الاقراض بين البنوك ؛ و مع تضييق الائتمان و ما ينتج عنه من حالات الاعسار التمويلي المودي الى انخفاض الاستثمار، يحدث تدهور و انخفاض في طلب المستثمر على الاصول المالية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني ؛ و هذا الانخفاض يقلل من النشاط الإقتصادي الكلي مباشرة ؛ من خلال تاثيره على قرارات المستهلكين الأفراد و الشركات ؛ و بشكل غير مباشر من خلال تاثيره على أسعار باقي الاصول الاخرى و الموازنات المالية للوسطاء الماليين ؛ مما يترتب عنه أثار سلبية على قطاع الإنتاج و العمالة ؛ و ما ينجم عنها من اعادة توزيع الدخول و الثروات فيها بين الاسواق المالية الدولية.

3- **تحول الازمة من صيغتها الاقتصادية الى مالية :** هناك علاقة عضوية بين رأس المال المالي و رأس المال الانتاجي ؛ فمالك المصنع مثلا يحتاج إلى الافتراض من البنك حتى يتمكن من شراء ادوات الإنتاج و قوة العمل ؛ حتى تتم العملية الانتاجية ؛ ثم يتم بيع السلع المنتجة في السوق ؛ و تحقيق الربح ؛ و بالمقابل فان البنك لن يتمكن من تحقيق الفائدة ؛ و هي السبب الوحيد لتقديم الائتمان ؛ الا اذا استثمر ذلك الائتمان بشكل منتج ؛ و حقق الارباح التي سيدفع منها المستثمر ؛ قيمة ما اقترضه بالإضافة إلى الفائدة ؛ و لكن مع توسع و تطور الراسمالي ؛ تصبح العلاقة بين رأس المال المالي و رأس المال الانتاجي اكثر تعقيدا ؛ يمكننا القول ان الازمة تنتقل من صيغتها الاقتصادية الى صيغة مالية من خلال الابعاد الاتية[1]:

كلما كانت معدلات الربح في القطاع الانتاجي ضعيفة ؛ تهرب الاستثمارات من مجال التوسع الانتاجي، من مصانع و بنية تحتية ....و تتراكم في القطاع المالي الافتراضي ؛ و كلما تضخم هذا القطاع ؛ كلما ابتعدت القيمة الافتراضية الورقية عن القيمة الحقيقية ؛ اي عن قيمة الشركات بادوات انتاجها و منشآتها و ارباحها الانتاجية ؛ و بذلك يصبح النظام عرضة لازمة مالية

و لانخفاض الارباح في القطاع الانتاجي كذلك تأثير على الدورة المالية لرأس المال ؛ و التي بدورها تجعل الازمة العامة اعنف و اشد ؛ فعندما تتم عمليات تمويل فائض الانتاج من خلال الاقراض ؛ و

[1] عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، وأخرون، المرجع سبق ذكره، ص ص 171-172.

على اساس ان المستفيد سيكون قادرا على رد القرض مع الفائدة خلال فترة محددة ؛ و عندما لا تتحقق الارباح المتوقعة على القروض التي قدمتها البنوك قروضا معدومة ؛ و في أسوأ الاحوال يمكن للبنك المطالبة برد القروض ؛ و بسبب تعثر الشركة عن السداد ؛ تعتبر مفلسة و يتم عرض اصول الشركة للبيع بأسعار منخفضة لاستعادة اموال المودعين ؛ و يزيد ذلك من حجم الازمة و عمقها تماما كما ساهم النظام المصرفي في توسيع و زيادة حجم الرخاء

ثانيا: أنواع الأزمات الإقتصادية

- **الأزمة الدورية:** هي تلك التناقضات واختلال توازن في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، أزمة عاما تصيب كل القطاعات الإقتصادية، تكون أكثر عمقا إذا ما قورنت بالأزمات الأخرى، وتمر الأزمة الدورية بأربعة مراحل:

- ✓ مرحلة الانتعاش،
- ✓ مرحلة الرواج ،
- ✓ مرحلة الأزمة الانكماش،
- ✓ مرحلة الكساد.[1]

2- الأزمة الاقتصادية الجزئية أو الوسيطية تحدث نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج، ولكنها أقل إتساعا وشمولا من الأزمة الدورية، تنقل إلى خارج الدولة مشتتة، منعزلة، وحيدة الجانب.

4- **الأزمة الهيكلية:** تصيب عادة مجال معين من القطاع الاقتصادي مثل أزمة الطاقة، أزمة الغذاء، وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من القطاعات، فإنه قطاع بالغ الأهمية، ولكن على الرغم من ذلك لا يمكن للأزمة الهيكلية التحول إلى أزمة دورية وذاك لعدم شموليتها على القطاعات الأخرى[2].

[1] محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، 1997، ص 77.
[2] حملاوي سكينة، إنعكاسات الأزمات الإقتصادية على التكتلات الإقتصادية الإقليمية، دراسة حالة الإتحاد الأوروبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص 15.

ثالثا: أسباب الأزمات الإقتصادية

لا يمكن إرجاع الأزمات الإقتصادية إلى سبب واحد أو سيئين فهناك جملة من الأسباب تتضافر في أن واحد لإحداث أزمة، ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيمايلي[1]:

1- **عدم إستقرار الإقتصاد الكلي:** إن عدم إستقرار السياسات الاقتصادية الكلية يؤدي إلى إحتلال كتاب وإلى حدوث العديد من الازمات المالية وتتمثل في:

- **إنخفاض في شروط التبادل التجاري:** وهذا العامل يعد سببا رئيسيا حيث الاعتماد الكبير على الصادرات النفط الخام مع صغر حجم الاقتصاد وقلة تنوعه
- **تقلبات أسعار الفائدة العالمية:** أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية فتغيراتها لا تؤثر فقط على تكلفة الإقتراض بل الأهم من ذلك هو تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة جاذبيته في هذه الدول.
- **التقلبات في معدل التضخم:** هي عامل حاسم في قدرة للقطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن إرتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات المالية في دول أمريكا الجنوبية والدول النامية.
- **سياسة سعر الصرف:** الدول المعتمدة على سعر الصرف الثابت أكثر عرضة للصدمات الخارجية ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور البنك الملجأ الاخير للاقتراض بالعملات الأجنبي حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطاتها من النقد الأجنبي وحدوث أزمة العملة مثل المكسيك والأرجنتين وقد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم تناقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من تفاقم الأزمة وبالمقابل عند انتهاج سياسة سعر الصرف المرت فإن حدوث أزمة العملة سوف يؤدي فورا إلى تخفيض قيمة العملة وزيادة في الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصم المصاريف إلى مستوى أكثر توافق مع متطلبات الأمان المصرفي[2].

[1] ناجي توني، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، العدد التاسع والعشرون، ماي 2004، ص 05.
[2] زايدي عبد السلام، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني حول: الأزمات المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، جامعة خميس مليانة، يومي 05/05 ماي 2009، ص01.

2- **إضطراب القطاع المالي:** ينعكس ضعف القطاع المالي فيمايلي:

- **عدم تلازم أصول وخصوم المصاريف:** يؤدي التوسع في منح القروض على ظهور مشكلة عدم تلائم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف خصوصا من جانب عدم الإحتفال بقدر كافي من السيولة لمواجهة إلتزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة، قد يتعرض زبائن المصرف إلى عدم تلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية ولفترات إستحقاق.
- **التحرر المالي غير الوقائي:** إن التحرر المتسارع غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الإنغلاق والتقيد قد يؤدي إلى حدوث الأزمة المالية زمن ناحية أخرى فإن التحرر المالي يؤدي إلى إستحداث مخاطر إئتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي مما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لا سيما في أنشطة إئتمانية غير مهيأة لها وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف وبدون التهيئة الرقابية اللازمة قبل للتحرر المالي فإن المصارف قد لا تتوفر لها موارد أو الخيارات اللازمة للتعامل مع هذه النشاطات والمخاطر الجديدة ومن الأزمات المالية التي ساهم التحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر في حدوثها مثل البرازيل والمكسيك الخ
- **تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان:** في الكثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على قطاعات إقتصادية وأقاليم جغرافيا بعينها في إطار خطة للتنمية أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسة بالدرجة الأولى وليست إقتصادية وفي الدول العربية لا يزال القطاع المصرفي ملكا للدولة مما يترتب عنه من مشاكل من حيث إنخفاض الإنتاجية قلة الكفاءة والحافز على الابداع وفي كثير من الأحيان يعاني القطاع المصرفي من إحتكار الحكومة لنشاطاته فأدى هذا الوضع إلى حصول الأفراد ذوي النفوذ والاتصالات الواسعة مع الحكومة على القروض دون الأخذ في عين الإعتبار سلامة المشروع الإستثماري أو القدرة المالية للمقترض.
- **ضعف النظام المحاسبي والتنظيمي:** تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام والأجراء المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة البنك الائتمانية كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات البنكية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأسمال البنك.

- **دور ديون قصيرة الأجل:** شهدت حقبة التسعينيات رواجا في القروض قصيرة الأجل التي قدمتها المصارف الدولية للدول النامية فقد إرتفعت الديون قصيرة الأجل المستحقة على هذه الدول وقم تزايد حجم الديون قصيرة الأجل باسرع ما يكون في دول شرق أسيا تليها في ذلك أمريكا اللاتينية وكانت الدول العشرة الأكثر إستحواذا للقروض قصيرة الأجل خلال الفترة 1996/1990 هي كوريا من جملة القروض قصيرة الأجل الممنوحة لجميع الدول النامية تايلندا البرازيل اندونيسيا المكسيك ثم الصين والأرجنتين وروسيا وجنوب إفريقيا وماليزيا كما تزامن ذلك أيضا مع إصلاحات مالية ومصرفية كان من شأنها إنهماك المصارف المحلية في التوسع في منح الإئتمان مع تعزيز نوع من الرواج في الاستثمار يتم بالمضاربة خصوصا في الأسواق الأسيوية الناشئة[1].

3- **المتغيرات السياسية الدولية:** لقد كان لنمو القوة الاقتصادية لبلدان آسيا آثاره على مجمل الاقتصاد الدولي و بدا الحديث عن تدهور المركز النسبي للقوة الاقتصادية الأمريكية لهذا كان المطلوب وضع إستراتيجية تحجم و تضع حدودا لعمليات النمو في الدول الآسيوية و ليس ذلك اخذ بنظرية المؤامرة و لكنه نتاج طبيعي لتعدد و تنافس المراكز الاقتصادية المتقدمة على الصعيد و يزيد هذا التفسير أن الأزمة المالية في المكسيك تراجعت و انحصرت هزاتها بمجرد الإعلان عن برنامج الإنقاذ الذي طرحه صندوق النقد الدولي بالتعاون مع الو.م.أ عند إندلاع الأزمة مباشرة (الشهر الثاني)أما في الأزمة الآسيوية فلم يتدخل صندوق النقد الدولي إلا بعد ستة اشهر و كان موقف الو.م.أ سلبيا[2].

4- **تشوه نظام الحوافز:** إن ملاك البنوك و الإدارات العليا لا يتاثرون ماليا من جزاء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها فلا يتم انهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت جراء الازمة فلقد اثبتت الإدارات عجزها في تعديل هيكل البنك و تدوير المناصب الإدارية و دلت التجارب على أن الإدارات العليا كثيرا ما نجحت في إخفاء الديون المعدومة لسنوات و ذلك نتيجة ضعف الرقابة المصرفية من جهة و ضعف الإجراءات المحاسبية من ناحية اخرى هذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمة من اجل تفاديها.

[1] يوري داداوشي، دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2000، ص54.
[2] زكرياء طاحون، بيئات ترهقها العولمة-الاقتصادية- السياسية- الثقافية- الاجتماعية، جمعية مكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة ، 2003، ص 245.

5- **عدوى الأزمات المعاصر:** ترجع عدوى الأزمات المعاصرة إلى العوامل الآتية[1]:

- التشابه و التطابق: فتجربة كل دولة يكون الدافع ورائها هو عوامل تتين بالخصوصية و الحساسية المفرطة على سبيل المثال قد تحدثت تنمية اقتصادية غير ملائمة للإستثمارات في دولة ما تشبه في نفس الوقت أنواع الأحداث التي تقع في مكان آخر.
- يتعلق بالتحركات في سعر الأصول و التي ترتبط ببعضها البعض يفعل صدمة خارجية عادية و المثال الواضح ذا الصلة بهذه التحركات و هو الإرتفاع الذي حدث في أسعار البترول العالمية مع بداية حرب الخليج في اوت 1990 .
- فقدان الثقة في الأصول المالية المحلية و الناشئ من حدوث ازمة مالية في دولة اخرى .

6- **أسباب أخرى:** هناك أسباب عامة تتمثل في:

- المتغيرات الدولية من الكوارث، الحروب .
- التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة و الإختراعات، وتحول الطلب على المنتجات و الخدمات و هياكل محفظة للإستثمار.
- الإشاعات و المعلومات الملونة و غير الحقيقية.
- المضاربة غير المحسوبة.
- عدم الاستقرار السياسي و النزاعات الاهلية في بعض الحالات
- ضعف على مستوى هيئات الإشراف يؤدي إلى تزايد الشكوك في قدرة المؤسسة على آداء إلتزاماتها.
- الفشل في تطبيق السياسات المالية و التنفيذية ؛ بالطبع لا نوجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث الأزمات مستقبلا بشكل يقيني ، و الا أماكن بداية حرب الخليج في أوت 1990.
- فقدان الثقة في الأصول المالية المحلية و الناشئ من حدوث ازمة مالية في دولة اخرى .

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وامكانيات التحكم –عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005، ص ص 28-29.

المطلب الثاني: أهم الأزمات الإقتصادية والمالية والمخاطر التي تنجم عنها

أولا: أزمة الكساد الكبير والتفاصيل لتدخل الدولة على السياسة المالية:

المثبت تاريخيا أن أزمة الكساد الكبير تعد أشهر الأزمات المالية التي شهدها الإقتصاد العالمي وأقواها أثرا وقد امتدت الأزمة عموديا وافقيا وارتفع سقفها من حدة المالي إلى السقف الإقتصادي كما انتقلت من صيغتها الأمريكية إلى الصيغة العالمية عاصفة بغير قليل من اقتصاديات الدول المتقدمة.

فبقدر ماكانت الأزمة مأزقا للمدرسة الكلاسيكية تعاونت بموجبها أهم مرتكزات التفاصيل النظري الذي ساد الفكر الاقتصادي مثلت كذلك الأزمة المعمول الذي هد اهم فروض التحليل الاقتصادي فخلاقا لما يعتقد به الكلاسيك من أن رفع الكتلة النقدية اي صح السيولة في الاقتصاد يعتبر السبيل لرفع قيم الأسهم المنهارة من خلال قانون العرض والطلب وهو في نفس الوقت الحل للسلع المكدسة التي أنتجتها ماكينات الثورة الصناعية وعلاجا لمشكل الكساد الذي ساد الاقتصاديات المختلفة سارت الأمور على خلاف ما أراد الاقتصاديون الكلاسيك وتعمق مشكل الكساد بحيث لم تتمكن عمليات ضخ السيولة من علاج الخلل الحاصل في نفس الوقت الذي كانت فيه معدلات الفائدة مرتفعة وتوجه الأفراد إلى الإدخال بغية الاستفادة من العائد المقابل لنسب الفائدة.

وبذلك برزت نظريات إقتصاديات الطلب مستوحية سندها الفكري من كتابات الاقتصادي البريطاني حزن كينز وخاصة ما ورد في كتابه الشهير النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقد لتصحيح النظرية الاقتصادية الكلاسيكية القائلة بحرية عمل الأسواق والداعية لحيادية الدولة المؤدية حتما وبشكل آلي إلى تأمين العمالة الكاملة لجميع الموارد بما في ذلك اليد العاملة[1].

ثانيا: أزمة شرق آسيا والسياسات المالية والنقدية الانكماشية: ثلاث سنوات تفصل دخول العالم الألفية الثالثة عكرت الأجواء الآسيوية أزمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تايلند عقب قرار تعويم العملة التي اتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها وقد مست الأزمة دولا أخرى مثل الفلبين اندونيسيا كوريا الجنوبية وغيرها وتفاقمت بحيث تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى أن بلغ 180٪ من حجم إجمالي الناتج المحلي لها وفتح الباب على مصرعيه أمام المؤسسات الدولية بصفة خاصة صندوق النقد الدولي فتم طرح حزمة من سياسات لإنقاذ الوضع شريكا قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي

[1] عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، واخرون، تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية، دراسة تحليلية لبعض الازمات المالية والاقتصادية للفترة 1929-2008، الجزائر، 2016، ص 147.

والعسكري كمل حدث في اندونيسيا كوريا الجنوبية ودول أخرى فيما عدا ماليزيا التي رفضت وصفة الصندوق وقد ارتكزت وصفة الصندوق على مايلي[1]:

- المطا**لبة بانتهاج سياسة مالية ونقدية انكماشية** وبذلك كان مرتكز الوصفة سلوك سياسة تقشفية في المجال المالي بتخفيض الانفاق وزيادة الضرائب وسياسة نقدية أكثر تقييدا وقد قام الصندوق بعد ذلك بإجراء تعديل ملموس لهذا التضييق المالي عندما أصبح واضحا أن الاقتصاديات تعاني من انكماش اقتصادي حاد وعلى الرغم من ذلك فإن التقيد المالي والنقدي الشديد في البداية أدى إلى أضرار وأثار كثير من الشكوك حول مدى سلامة السياسات الاقتصادية الكلية التي نصحت البلاد المتضررة باتباعها
- **إصلاحات النظام المصرفي** إجراء أخر أدى إلى نتائج عكسية حين لامست الوصفة النظام المصرفي بالتسرع في إغلاق مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية كوسيلة تظهر بها الحكومات عزمها على القيام بإجراءات إصلاح قوية.
- **سعر الفائدة** ولقد ارتكزت برامج الصندوق في شرق أسيا بشكل أساسي وبشدة على سياسة سعر الفائدة وكان المرتجى من هذه السياسة هو جذب رأس المال الأجنبي وإيقاف الانخفاض في أسعار صرف العملات المحلية.

بمجمل القول كانت النقاط انفة الذكر اهم محتويات الوصفة ؛ و في ما يلي تحليل لبعض الآثار المترتبة عليها تركيزا و ارتكازا على سياسة سعر الفائدة:.

وجهة نظر الصندوق كانت تصب في اتجاه رفع معدلات الفائدة بغية الحد من تهاوي أسعار صرف العملات المحلية ؛ و يجدر التأشير ان هذه العلاقة لا تودي الى النتائج المتوقعة في كل الاحوال ؛ فحين تسود توقعات قوية بانخفاض قريب في سعر الصرف ؛ تلح الحاجة لان يكون سعر الفائدة – المقابل لهذه التوقعات – شديد الارتفاع ؛ و لكن هذه المستويات المرتفعة اذا استمرت لفترة يمكن أن تودي الى كساد في الاقتصاد الحقيقي، اذ ان معدلات الفائدة المرتفعة تزيد من صعوبة خدمة الدين المقوم بالعملات المحلية بالنسبة المؤسسات ؛ و تقلل من التوسع في الاقراض المصرفي ؛ و كذلك تعمق الزيادة في حالات العسر و احتمالات عدم الوفاء بالديون ؛ و تضعف المراكز المالية للبنوك.

[1] محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية، حول استراتيجيات منع الازمات وادارتها، سلسلة محاضرات العلماء، البنك الاسلامي للتنمية، جدة، 2000، ص 26-27.

المخاوف التي يمكن أن تثيره هذه المخاطر و الانعكاسات السلبية تكمن في انها تؤدي الى خفض و انضاب التدفقات الرأسمالية الاجنبية بدلا من تشجيعها و زيادتها ؛ ضلوا مع زيادة الوضع الإقتصادي سواء و أسعار الصرف انخفاضا.

اكاديميا ؛ يثار مجال بين متدافع و مضار هذه السياسة ؛ بين المرتجى والمتاح منها ؛ هذا المجال يطفوا من خلاله على السطح سؤال : هل المزايا التي يمكن تحقيقها عن طريق فرض أسعار فائدة أعلى تفوق التكاليف و الأعياء ؟

السؤال اعلاه يجمع ضمن طياته اطروحتين ؛ بدءا بوجهة نظر الصندوق القائلة بأن المزايا ستفوق حتما التكاليف ؛ و ان هذا الخيار استراتيجي و لا مفر منه ؛ و الاطروحات المشككة في نتائج هذا المنتج.

أكاديميا ؛ ألقت بعض الدراسات كثيرا من الشط حول هذه الاطروحة ؛ اعتماداً على ما تم تباينه سابقا أنه اذا كان تأثير أسعار الفائدة المرتفعة سلبي على الاقتصاد الحقيقي و سيؤدي الى زيادة خانقة في مخاطر الاعسار و التوقف عن الوفاء بالديون ؛ فانه يمكن كذلك نظريا ان يلغى أثر الحافز الذي يقدمه سعر الفائدة المرتفع كعامل لجذب تدفقات رأس المال و يزيد الوضع تعقيدا . لقد اكدت الدراسة ان أسعار الفائدة الاكثر ارتفاعا لبست علاجا ناجحا في جميع الحالات ؛ كما بينت ان هيكل الاقتصادات الأسيوية يجعل من المستبعد ان يكون حل الصندوق هو الإجراء المناسب في الحالة الأسيوية

ميدانيا بينت النتائج أن هناك علاقة واهية و ضعيفة – في احسن الاحوال – بين أسعار الفائدة الأكثر ارتفاعا و أسعار الصرف في الشهور الأولى من الأزمة المالية ؛ و ان التكاليف بالنسبة للشركات و المؤسسات و البنوك كانت مرتفعة ؛ و ذلك سند الى درجة الإستدانة العالية و لمؤسساتها ؛ كما ان البنوك تتعامل على نطاق واسع من قطاع العقارات و مقابل ضمانات قيمتها شديدة التأثر بسعر الفائدة.

ناقدو الصندوق يرون ان مستويات أقل لأسعار الفائدة كانت كفيلة بتفادي الضيق المالي ؛ و التأثير العكسي على الوفاء بالديون ؛ دون ان تؤدي الى زيادة في انخفاض أسعار الصرف ؛ ناهيك عن مساهمتها في تحقيق انتعاش اسرع للاقتصاد و من ثمة استرجاع الثقة المهتزة.

ثالثا: أزمة فقاعات الأنترنت وخفض معدلات الفائدة:

أواخر القرن العشرين تحديد مطلع الالفية الثالثة عرف العالم نوعا جديدا من الازمات المالية عرفت بأزمة فقاعات شركة الانترنت بدأت حين ادرجت اسهم تلك الشركات في سوق الاوراق المالية في الولايات المتحدة و الذي يعرف بمؤشر ناسداك حيث ارتفعت أسعار اسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات ارباحا حقيقة مما ادى الى انفجار تلك الفقاعة عام 2000،

و قد ترتب عن هذه الازمة انخفاض أسعار تلك الاسهم بسرعة و بصورة ملحوظة . تزامن هذا الانخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر 2001 و التي أدت الى اغلاق اسواق المال الامريكية بشكل مؤقت، و إستمر الانخفاض لتهبط قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح لسنداك بحوالي 78% في عام 2002.

و قد قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بخفض سعر الفائدة من 6.25 % الى 1% ؛ كحل استعجالي لعلاج قيمة الاسهم المنهارة ؛ و منع الاقتصاد الأمريكي من الدخول ضمن دوامة الكساد و الركود . في حين لم يتم دعم هذه السياسات النقدية بسياسة مالية مساندة الامر الذي ادى الى توسع الاقتصاد الإفتراضي (الرمزي) و المساهمة في تكون فقاعة العقار السكني التي لم تكن نتاجا لتفاعلات قانون العرض و الطلب و مستويات الأسعار ؛ و ارتباطهما بمعدلات الفائدة ..... فحسب ؛ انما هي صميم سياسة جديدة و مبتكرة و ضمن آليات الاسواق المالية ؛ ترتكز على خلق فقاعة جديدة عند نذر انفجار فقاعة قديمة تلافيا للإرتدادات السلبية للفقاعة القديمة ؛ و هو ما يمكن نصطلح عليه ب" تمازج الفقاعات " ؛ فبرغم الانهيار الضخم في سوق الأسهم الذي حدث عام 2000 ؛ و بدت تذر بانحدار اقتصادي حاد ؛ إلا ان الخسائر التجارية التي تم الحد منها ؛ و الاضطرابات الاقتصادية تم تقليصها و امتصاصها من قبل فقاعة العقار السكني ؛ مما ادى الى كساد طفيف العام 2001.

و قد أطلقت المحللة المالية " ستيفني بومبي "، عليها اسم " تحول الفقاعة الكبير التي تم فيها التعويض عن انفجار فقاعة سوق الاسهم " الدوت كوم " بفقاعة المضاربة في اسواق الرهن العقاري السكني . و قام مجلس الإحتياطي الفيدرالي بتخفيض سعر الفائدة و تغيير في نسبة الإحتياطي النقدي القانوني المطلوب في البنوك مما سهل الوفرة المالية ؛ و حينها تدفق رأس المال المحلي و الأجنبي بشكل كبير في سوق الإسكان . و ارتفع معدل الإقراض للرهن العقاري ارتفاعا هائلا و ارتفعت أسعار المنازل السكنية بصورة جنونية؛ و بدأت المضاربة المفرطة.

و ماحدث نهايات العام 2007 أعقب النمط الرئيس لفقاعات المضاربة عبر تاريخ الرأسمالية كنا تم وصفه من قبل تشارلز كيندلبيرغر ضمن كتاب " الهوس و الذعر و الانهيار "حيت تناول التوسع الإنتمائي؛ و الهوس المضاربي؛ و الازمات و الإنهيارات والذعر المتعلق بها ؛ و هي المراحل المتسلسلة لنشوء الفقاعة حتى الإنفجار و ما يترتب عنه[1].

رابعا: الأزمة الرهون العقارية و مصيدة السيولة الكينزية :

ضخ السيولة خطوة على طريق العلاج : قبل عشر سنوات و على أثر الأزمة المالية التي اصابت دول جنوب شرق آسيا و ما أصاب قبله النظام المصرفي في اليابان و في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات من القرن الماضي ؛ اقترحت عدة حلول للتقليل من آثار الأزمة، و العمل على احتوائها و من ذلك ضخ أموال عامة كبيرة لإنقاذ النظام المصرفي المتعثر، و كذلك تقديم هبات للمواطنين فيما يتعلق بالحالة اليابانية؛ و ذلك حتى يزول الهلع و تعود الثقة لماكينة الاستهلاك ؛ و الاتفاق حتى لا تطول فترة الركود؛ الذي اجاب مازحا ذات مرة عن السؤال حول اسرع طريقة لزيادة المعروض من النقود فقال : رمي الدولارات من الطائرة ؛ و قد أدى هذا السلوك الى التساؤل حول مصدر هذه الاموال.

و ما الأثر الذي ستحدثه على المدى الطويل و خاصة إذا كان السبيل للحصول عليه هو الإقتراض على اساس الفائدة و على أثر الأزمة المالية العالمية يعيد التاريخ نفسه ؛ حيت أنه ضمن اهم الحلول المطبقة ضخ اموال عامة ؛ و تدخل كبير من قبل الحكومات في النظام المالي المصرفي ؛ و قد كان هذا المقترح محل نقاش و اعتراض من قبل العديد من الإقتصاديين الذي شككوا في جدواه ؛ و تساءلوا عن من سيستفيد منه ؛ و قد شبه الإقتصادي " جوزيف ستلغر " ضخ هذه الأموال بمسألة نقل الدم الى شخص مصاب بنزيف ؛ و ابدى قلقه عن مصير هذه الأموال حيث تساءل عن وضعية مليوني شخص امريكي من الفقراء سينقذون منازلهم جراء هذه الأزمة ؛ من غير ان يقلل من بعض آثارها في المنظور القريب كالتقليل في حالة الهلع و اعادة الثقة[2].

إضافة الى الحل السابق هناك حلول اخرى منتهجة ؛ منها فرض قيود على حركة رؤوس الاموال، و انشاء مؤسسة عالمية مخصصة لمراقبة تلك التحركات ؛ ارتكازا على حل خفض معدلات الفائدة[3] .

---

[1] عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، واخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 176-177.

[2] أحمد مهدي بلوافي، أزمة عقار أم أزمة نظام، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2008، ص11.

[3] عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، مصيدة السيولة الكينيزية ، ملتقى حول الازمة المالية والبدائل المصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2009، ص ص 11-12

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات العربية

1. **إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.**

- هدفت هذه الدراسة الى محاولة الكشف عن السياسات المالية الدولية المطبقة في الدول النامية، بالاضافة الى التعرف أكثر على السياسات الاصلاحية المطبقة في الجزائر وأثر هذه السياسات على الاقتصاد الوطني، وكما هدفت الدراسة الى التعرف على سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المنتهجة للوصول الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- وتوصلت هذه الدراسة الى أن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير يعد أحد الأسباب التي أدت الى حدوث أزمة النفط سمة 1986، كما تعتبر سببا أخرا في عدم نجاعة سياسات صندوق النقد الدولي في الجزائر، كما بينت هذه الدراسة أن الجزائر تمكنت من تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وذلك من خلال برامج صندوق النقد الدولي الاصلاحية الا انها لم تتمكن من تحقيق الاصلاح الهيكلي للاقتصاد وهذا يدل على أن برامج الاصلاح الهيكلي هي مؤقتة فقط وتؤدي الى تأجيل المشاكل الاقتصادية لا الى حلها.

2. **فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سكيكدة الجزائر**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الأزمة المالية العالمية، وأسبابها، وآثارها على الاقتصاديات العربية مع الإشارة إلى الإقتصاد الجزائري، وتقديم الجانب الإسلامي كأسلوب بديل لتجاوز الأزمة الراهنة.

وتوصلت الدراسة الى أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت بشدة على اقتصاديات مختلف الدول والتي كشفت عن الترابط الوثيق بين الاقتصاديات ككل، ولذلك فإن الخروج منها يتطلب تكاثف الجهود الدولية لإعادة النظر في النظام النقدي الدولي الحالي بما يعطي جميع الدول الحرية الاقتصادية والسياسية الكاملة في اختيار ربط عملاتها بسلة عملات يتم الاتفاق عليها دوليا "أو بوحدة حقوق السحب الخاصة"، وإعادة إصلاح أسس وآليات عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى تدعيم الرقابة المالية على المؤسسات المالية من خلال إدارة وإشراف هيئات رقابية دولية مستقلة

تتمتع بالشفافية التامة وتسهر على إعادة الثقة في الأسواق المالية من خلال تدخل الحكومات والبنوك المركزية لضمان توفير السيولة للجهاز المصرفي، والعمل على إدارة أفضل للسيولة الدولية ووقف الاعتماد على عملة الدولار وذلك باعتماد وحدة حقوق السحب الخاصة لتكوين الاحتياطات الدولية

3. **سهيل مقابلة و محمود هيلات، دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الازمات المالية والاقتصادية: بعض التجارب الدولية مع التركيز على الأردن، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الاردن**

- يهدف هذا البحث إلى التعرّف على أهم السياسات والتدابير الاقتصادية الحكومية التي اتخذتها السلطات الرسمية الرقابية في الأردن وبعض الدول العربية الأخرى المتمثلة بالبنوك المركزية وهيئات الأوراق المالية لمواجهة الأزمات الاقتصادية لا سيما الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المستمرّة، وتقييم تلك السياسات فيما إذا كانت احترازية أم جاءت كردود أفعال بعد حدوث الأزمات. كما يهدف إلى إبراز أهم السياسات والتدابير التي يمكن اتخاذها لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية المستقبلية والتصدي لها أو التخفيف من وطأتها .
- بيّن البحث تباين السياسات والإجراءات الدولية والحكومية لمواجهة الأزمة المالية العالمية، فالدول العربية المصدرة للنفط ركزت على إتباع سياسات مالية توسعية وتحفيزية وخاصة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتعزيز السيولة المحلية، وضخ الأموال من البنوك المركزية إلى القطاع المصرفي لمواجهة النقص في السيولة، وشراء المحافظ الاستثمارية. في حين إن الدول العربية غير النفطية اهتمت بسياسات ضمان الودائع وإتباع سياسات نقدية توسعية وتعديل التشريعات، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. بينما عمدت دول في أوربا وآسيا إلى ضخ مليارات الدولارات لتأمين السيولة في أسواق المال، وشراء أسهم المؤسسات المالية الكبرى. بينما ركزت المؤسسات الدولية على سياسات الاستقرار المالي وسياسات احترازية وتعزيز نظم إدارة المخاطر، وإجراء إصلاحات تتعلق بالشفافية والمساءلة، فضلا عن سياسات حفز الاقتصاد ومواجهة الفقر والتريث فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادي. وأما الدول الأجنبية المتقدمة وجّهت سياساتها نحو ضخ السيولة والتركيز على قواعد الحوكمة والشفافية. كما بيّن البحث أن قدرة الهيئات الرقابية على أسواق الأوراق المالية لإمتصاص أثر الأزمات الاقتصادية أقل من قدرة البنوك المركزية على ذلك. ومع ذلك ورغم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، فأنها لا تخلو من بعض الجوانب الإيجابية وأخذ العبر والدروس.

- وتوصل هذا البحث الى أن الأزمة المالية العالمية التي سببتها الولايات المتحدة الأمريكية دفعت تكاليفها مختلف دول العالم. وإن النظام الرأسمالي الغربي أصبح في موضع شكوك حول قدرته على تصحيح نفسه بنفسه عند تعرض الأنظمة الاقتصادية إلى التحديات الحقيقية، ودليل ذلك تدخل الدول الغربية غير المسبوق لإنقاذ مؤسساتها الاقتصادية. ومن الجدير بالذكر، إن أكبر المؤسسات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي مثلا، قد فشل في التنبؤ بالأزمة قبيل وقوعها وتقديم مؤشرات أو اقتراحات لتفاديها، وهذا يعني إن آلية مراقبة الاقتصاد العالمي عاجزة عن التنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية المحتملة، ولا يوجد أنظمة إنذار مبكر حقيقية رغم كثرة الحديث عنها، كما يعني أيضا إن الفكر الرقابى القديم الذي كان معمولا به في الماضي يبرهن على عدم مناسبته للتطورات العالمية الجارية، ورغم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، فأنها لا تخلو من بعض الجوانب الإيجابية وأخذ العبر والدروس ومنها على سبيل المثال؛ إعادة ترتيب الأولويات، وإجراء مراجعة شاملة للخطط التنموية بعد أن بيّنت مواطن الخلل في مجالات متعددة كالحوكمة وإدارة المخاطر والعولمة، وتوجيه الاستثمارات المهاجرة للاستثمار في الأوطان، أو على الأقل تغيير خارطة الاستثمارات العربية وتنويعها. وكذلك إجراء مراجعة شاملة ومؤسسية ودورية للتشريعات التي تقلل الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي وفقاعة الاقتصاد المالي. وهذا يعني أن سياسة ردود الأفعال لا تكفي بدون تطوير موسّع للأنظمة والتشريعات. كما ان فشل المؤسسات الدولية بالتنبؤ بالأزمات الاقتصادية قد يتطلب إعادة النظر بالأنظمة والقوانين التي تسير عمل المؤسسات الاقتصادية الدولية الكبرى، وكذلك إجراء مراجعة شاملة وجذرية للأسس التي قام عليها النظام الرأسمالي الذي يدعو الى التحرر المفرط، الأمر الذي يتطلب تغيير منهجي في أسلوب التعامل مع تلك الأزمات فضلا عن تطوير موسّع للأنظمة والتشريعات التي تهيئ الظروف المواتية للتعامل مع الأزمات.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1. **IvyPanda, Role of International Financial Institutions in 2008 Financial Crisis Cause and Effect Essay, May 28th, 2020**

عندما يتمكن المرء من تحليل الحقائق التي تسببت في الأزمة المالية ، فإن مدى المضاربة في سوق الإسكان ملحوظ ومهم حيث استمرت جميع الجهات الفاعلة في الاقتصاد من المستهلكين إلى المصرفيين في ضخ المزيد من الأموال في صناعة الإسكان كخيارات استثمارية.

ولكي يحدث ذلك، ينظر إلى نقطة الضعف على أنها انهيار السياسات التنظيمية المالية الدولية كما ناقشنا حتى الآن. والواقع أن فشل المؤسسات التنظيمية الدولية في التدخل وتوفير ولاية رقابية يعتبر العامل الحاسم الذي أدى إلى حدوث الأزمة المالية.

وفي الوقت الحاضر، يواصل واضعو السياسات التحقيق في التدابير وتنفيذها من أجل تجنب حدوث أزمة مالية مماثلة في المستقبل وضمان عدم حدوثها دون أن يلاحظها أحد كما حدث في عام 2008.

وفي الوقت نفسه، لا تزال حكومات العالم تشعر بالقلق مع استمرار انحسار الآثار الأخيرة للركود العالمي دون مؤشرات واضحة على ما يجب القيام به بالضبط من أجل عزل الاقتصادات عما يبدو أنه إخفاقات المؤسسات الدولية في الأنظمة المالية.

2. **Danny Leipziger, The Role and Influence of International Financial Institutions**

تم التطرق في هذه الدراسة:

تطور التفكير التنموي من الأعمال المبكرة ل W. Arthur Lewis و Paul روزنشتاين رودان وقد تأثر بمدارس فكرية جديدة ومتنوعة. التأكيدات تحولت من تراكم رأس المال والتقدم التقني إلى الاستثمار في رأس المال البشري و الإدماج الاجتماعي.

المؤسسات دخلت في المعادلة، كما لها دور بارز للأسواق وبالنسبة للدولة كمحركات للتنمية. وتكمن وراء هذه الآراء الجوانب العملية التي تشكل الطريقة التي تعاملت بها البلدان مع حاجتها إلى رأس المال الأجنبي، وإدارة الاقتصاد الكلي، واستجاباتها للأزمات الاقتصادية والمالية

كان هناك دور بارز لما يسمى بمؤسسات بريتون وودز، أي البنك الدولي والمنظمة الدولية

صندوق النقد في تشكيل وجهات النظر السائدة للتنمية ووضعها موضع التنفيذ

وكان ذلك مهما، بشكل مباشر وغير مباشر على حد سواء، في التأثير على خيارات السياسة العامة التي يتخذها وضع السياسات العامة .حكومات الدول على مدى العقود الماضية.

3. **Gouher Ahmed , and another THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS AND INTERNATIONAL TRADE, Asian Economic and Financial Review, January 2017**

- الهدف من الدراسة هو دراسة الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وتداعياتها. الركود العظيم ، الذي لا يزال يرفرف ، وعواقب الركود. نتيجة للركود ، فإن الاقتصاد العالمي في وضع التباطؤ.
- فهم طبيعة الأزمة المالية العالمية التي تعكر صفو النظام الاقتصادي العالمي بشكل كبير، بالاضافة الى الإسهاب في التدابير اللازمة لمعالجة هذه الأزمات وربما الحيلولة دون وقوعها في المستقبل، واستخلاص الدروس والتوصيات المتعلقة بالسياسات من الأزمة، التي لها أهمية تاريخية وكان لها تأثير غير قابل للتعديل على التجارة.
- لقد أثبتت الدراسة أن الأزمة المالية العالمية أنها حدث بالغ الأهمية، مما عزز دور البنوك المركزية في الإدارة المالية. هناك خسارة في وجه العمل والغضب الشعبي ضده. ولكن في التجارة، ومع ذلك، لم يحدث تراجع كبير في أزمة الكساد الأعظم، فهناك عجز هائل وحظوظ متغيرة. ومع ذلك، لا يبدو أن أيديولوجيات السوق الحرة والتجارة الحرة قد تأثرت بأي شكل من الأشكال. الحاجة هي إلى صفقة تجارة عادلة (FTD)

4. **Ivan Katchanovski, International Financial Institutions and Globalization , School of Public Policy,George Mason University, May 18, 2001**

يركز هذا البحث على أنشطة وأدوار المؤسسات المالية في النظام المالي الدولي. وهو يدرس المفاهيم الأساسية للتمويل الدولي؛ المنظمات المالية الدولية والإقليمية والوطنية؛ والأسواق المالية. تتم مناقشة قضايا السياسة الرئيسية في الشؤون المالية الدولية والتحديات المالية التي تواجه البلدان المتقدمة والبلدان النامية ودول ما بعد الشيوعية.

كما يتم فحص مجموعة متنوعة من الأدوات المالية ، ويتم استكشاف دراسات الحالة لمعاملات معينة. يوفر هذا المساق أساسا مفاهيميا لفهم القضايا المالية العالمية، وفهما عمليا لمصادر تمويل التجارة الدولية.

- أما مايميز الدراسة الحالية أنها تناولت اثر المؤسسات المالية الدولية في الحد من الازمات الاقتصادية بينما الدراسات السابقة تناولت اثر مؤسسة واحدة فقط أو تناولت التأثسر على أزمة واحدة فقط.

خلاصة

عرفت الوقائع الاقتصادية العالمية العديد من الازمات الاقتصادية ، خاصة في فترة الثمانينات، الى يومنا التي اثرت على النظام الاقتصادي العالمي وحاصة على الدول النامية، فقد كانت المؤسسات المالية الدولية من المؤسسات المساهمة لخروج هاته البلدان من الازمات التي تعرضت لها، من خلال عدة اليات وتسهيلات من طرف البنك الدولي والصندوق النقد الدولي، فقد ر التاريخ الاقتصادي بعدة أزمات، ولكل ازمة أسبابها، وكيف ساهمت المؤسسات المالية الدولية في معالجة اختلالات هاته الازمات الاقتصادية، لذلك كان لها دور فعال لخروج بعض الدول من اختلالات هيكلية سببها عدوى الازمات الاقتصادية

الفصـــــــل الثـــــــــاني

الجزائر في ظل الأزمات الاقتصادية ودور المؤسسات المالية الدولية في معالجة الأزمات

تمهيد

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت عقبة أمام تقدمه في مجال التنمية، فالنهج الاشتراكي المتَّبع وما رافقه من استراتيجية تنموية اتجهت في معظمها نحو ترقية قطاع الصناعات الأساسية، خلّف اختلالات هيكلية كبيرة مست الاقتصاد الوطني وعمقت من تدني معدلات النمو مقابل زيادة في حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة واستمرار العجز في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما أدى إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات بمقابل ضخ المزيد من براميل النفط إلى الحد الذي زاد من عمق التبعية

المبحث الأول: الأزمات الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثاني: تسهيلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمعالجة الأزمات الجزائرية

المبحث الثالث: تحديات الجزائر لتصدي الازمات

المبحث الأول: الأزمات الاقتصادية في الجزائر

شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي ، ومنها ضعف التجارة الخارجية وانهيار اسعار المواد الأولية، وقد انعكس ذلك على الدول النامية ومنها الجزائر، فقد عانى الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية العامة، وارتفاع عجز الميزانية العامة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتدهور الخدمات العامة ،وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وقد تواصلت هذه الاضطرابات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري الى الان، وسوف نتطرق لاهم الازمات التي وقعت في تاريخ الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: أزمة المديونية "1986"

الفرع الاول: تطور ازمة المديونية 1986

عانت الجزائر من أزمة المديونية مثلها مثل العديد من البلدان العالم الثالث فالمديونية تنشأ عن اتجاه الدولة للاقتراض الخارجي لتمويل الاستثمار وتمويل العجز المؤقت لميزان مدفوعاتها في حين تتفاهم أزمة المديونية عندما يكون سبب الاقتراض هو تمويل النشاطات غير الإنتاجية أو الاقتراض لتمويل عجز ميزان المدفوعات الناشئ عن أسباب دائمة أو الاستخدام غير الرشيد للاقتراض الخارجي .وقد برزت أزمة المديونية سنة 1986، عندما عجزت الجزائر عن الوفاء بمستحقات ديونها الخارجية وعانت عجزا في ميزان المدفوعات وارتفاعا في عجز الموازنة العامة وظهور حالة من الركود الاقتصادي ونقصا حاد في احتياطاتها من العملة الصعبة بما لا يكفي لتأمين مستورداتها الاكثر من أيام معدودة كما شهر سعر الصرف الدينار تدهورا كبيرا.

الجدول رقم01: يوضح تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة 1980-1992

الوحدة : مليار دولار

البيان	1980	1984	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	
مخزون المديونية	17.	14.	21.	24.	24.	26.	26.	27.	26.	26.
خدمات المديونية	4.21	5.20	4.12	4.91	6.44	7.91	8.98	9.58	9.26	9.43

المصدر: حسين بن الطاهر، أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية العدد 31، جوان، 2009، ص272.

يوضح الجدول: بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في بداية الثمانينات من القرن الماضي والمتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وعلى الرغم من الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط في السوق العالمي خلال النصف الأول من الثمانينات إذ وصل سعر برميل النفط الخام إلى مستوى 34دولار سنة 1985 فإن المديونية الخارجية وخدماتها قد استمرت في التزايد بصورة كبيرة وأزداد الوضع الاقتصادي والاجتماعي تأزما بحيث تطور مخزون المديونية الخارجية وخدماتها خلال الفترة 1980-1993.

الفرع الثاني: اسباب ازمة المديونية 1986

بسبب اعتمادها الكبير على مداخيل الصادرات الطاقوية، وبسبب ما شهدته البيئة الاقتصادية العالمية من ركود كبير في قطاع النفط بسبب أزمة سنة 1986 والتي لم تحتط منها الجزائر، اتجهت للاقتراض وبشدة من الخارج كوسيلة سهلة لتغطية احتياجها تم التوصل في خضم اتفاقية bay stand على تمويل الجزائر بقرض قيمته 300 لإعادة هيكلة اقتصادها ليتماشى ومتطلبات الاقتصاد مليون دولار قابلة للزيادة مقابل أن تضع الجزائر برنامجا جيدا العالمي، ونتيجة لذلك ارتفع رصيد الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل إلى 13 % من إجمالي الناتج وارتفعت معها تكاليف خدمة الدين الى أكثر من 1 بلايين دولار، لذلك قامت السلطات الجزائرية بعملية إعادة جدولة ديونها استنادا إلى عمليات إعادة التمويل الطوعية مع كل دائن على حدة[1].

ومن اهم أسبابها:

- **ضخامة الاستثمارات:** إن ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر ويظهر ذلك من خلال الخطط التنموية التي شاهدتها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينات من القرن الماضي وما تطلبه كل ذلك من استثمارات ضخمة فاقت إمكانية التمويل المحلية حيث وصل معدل الاستثمار إلى 50٪ من إجمالي الناتج الداخلي الخام للفترة 1969/1978 والمعدل الوسطي للاستثمارات لنفس الفترة بلغ 45,71٪ وهو يعتبر من بين المعدلات المرتفعة بحيث بلغت هذه النسبة في الدول المتوسطة الدخل 26٪.

إن ظاهرة اللجوء إلى القروض الخارجية قد بدأت تأخذ أهمية معتبرة منذ بداية انطلاق المخططات التنموية وأصبحت بمثابة مؤشر هام في السياسة التنموية حيث تصوروا راسموا السياسة الاقتصادية خلال

[1]بن دخيس عبد الكريم، أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية؟، مجلة البشائر الاقتصادية، بشار، المجلد الرابع، العدد 2 ، ص591.

فترة السبعينات من القرن الماضي أنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي يعيشها الاقتصاد الجزائري ، الا من خلال رصد استثمارات ضخمة وتبني نموذج الصناعات المصنعة لذلك فقد أولوا أهمية قصوى لمعدلات الاستثمار اعتقادا منهم أنه كلما كانت حظوظ النجاح اكبر في تحقيق تطور سريع دون أن يولوا اي اهتمام للنتائج التي تترتب عن عملية الاستثمار سواء كانت مباشرة كنمو الدخل الوطني وزيادة الادخار والصادرات أو غير مباشرة متمثلة فيما تحدثه من ارتباطات أمامية وخلفية بين قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني كما أن الجهاز الإنتاجي المقام يعتبر جهازا تابعا للخارج فعملية تشغيله تتوقف إلى حد كبير على الواردات من السلع الوسيطة والسلع الأولية وقطع الغيار اللازمة لصيانته وهو ما جعل نسبة الممون الأجنبي في الاستثمارات الوطنية من أعلى النسب في البلدان العربية إذ بلغ في سنة 1980 نسبة 93٪ وهو ما انعكس بالتالي في حجم زيادة المديونية[1] .

- **عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي:** حيث أنه على الرغم من الشروط التي وضعتها الجزائر لعمليات الاقتراض الخارجي خلال تأكيد الإصلاح المالي لسنة 1970

بأن التمويل الخارجي يخضع لموافقة مسبقة من طرف وزارة المالية عندما لا تكون هناك إمكانية للتمويل الداخلي وان تعاون البنوك ومجموع هيئات وزارة المالية يهدف أساسا للسيطرة على المعاملات الخارجية وتنظيم عمليات الاقتراض والذي يمثل جانب أساسي وخطير لا يتحمل أي ضعف في الممارسة

إلا أن الواقع العملي أثبت تجاوز النسبة القصوى المحدد ب 30٪ من الاستثمارات المخططة إلى 37٪ خلال الفترة 1979/1971، ويعود هذا التجاوز إلى غياب جهاز مركزي على مستوى الاقتصاد الوطني يمكن للمؤسسات المقترضة الرجوع إليه قبل إبرام عقد القرض لمراجعة شروطه والالتزامات الناجمة عنه حتى يتم احترام السقف المحدد ورسم سياسة للتسديد عن طريق توزيع اقسام القروض عبر قنوات لاحقة مما يمكن البلد من الاستثمار العادي في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفادي كل الضغوط التي تمارسها خدمات الديون ومن ورائها المنظمات النقدية الدولية فمن الواضح أن الاتصال المباشر وغير المنسق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية ادي إلى تشتت السياسة المالية مما انعكست على تضخيم تكاليف مختلف المخططات وادى هذا بدوره إلى زيادة المديونية الخارجية لتبلغ مستوى يصعب التحكم فيه.

[1] حسين بن الطاهر، أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية العدد 31، جوان، 2009، ص 268.

- **التضخم:** وتعتبر هذه الظاهرة التي خربت وبقوة اقتصاديات الدول الرأسمالية المتطورة التي تعاني من أزمة هيكلية عميقة منذ بداية السبعينات من القرن الماضي[1].
- **تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:** لعب قطاع المحروقات دورا رئيسيا في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر اذ أنه يساهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي؛ اذ تمول الجباية البترولية أكثر من 97% من الميزانية العامة للدولة. حيث مر قطاع المحروقات بعدة مراحل وفقا للمراحل الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري

✓ **قطاع المحروقات قبل الاستقلال:** نرجع اول محاولات البحث و التنقيب عن البترول الى عام 1913 في الاقليم الغربي من منطقة غليزان من طرف الشركات الفرنسية ؛ و في سنة 1946 اكتشفت شركة بترول الصور الفرنسية اول حقل بترولي في قطراني ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952 ؛ حيث سعت الشركات الفرنسية و الاجنبية الى الحصول على امتيازات للبحث و التنقيب ؛ و حقيقة نجحت هذه الشركات في سلسلة من الاكتشافات بدأت بحقل إيجلس عام 1954 و حاسي مسعود سنة 1956 و الذي اكتشف من طرف شركة البترول الفرنسية _الجزائر _ و الشركة الاهلية للتنقيب عن بترول الجزائر و استغلاله _ ريال_ بالإضافة إلى حقول اخرى و هي عجلة تقنتورين ؛ وزارزتين المكتشفة من طرف شركة البحث عن بترول الصحراء و استغلاله و يصنف بترول جميع هذه الحقول على أنه من النوع الجيد و الذي تنخفض فيه نسبة الكبريت ؛ و نشير الى ان الاهداف الاستعمارية و الاستغلالية لفرنسا تمت صياغتها في شكل مواد صدرت باسم قانون البترول الجزائري رقم 58| 1111في 1958/11/22 بهدف سلب الثروات البترولية الجزائرية.

✓ **قطاع المحروقات خلال الفترة 1962 – 1999** : تميزت هذه الفترة بابرام عدة اتفاقيات و إصدار قوانين لترقية القطاع اهمها:

- **اتفاقية ايفان** : و التي تضمنت ابقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي ؛ استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الارض ؛ و اعتماد الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية بالإضافة إلى اشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية[2] الا ان هذه الاتفاقية لم تنجح في تحقيق

[1] مرجع سبق ذكره، ص 270.
[2] بن شريف مريم، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة النفط 2014، بين عودة سيناريو المديونية وحتمية التوجه نحو الطاقة النظيفة، مجلة الاقتصاد الجديد، 2017، ص 142.

السيطرة الوطنية على الثروات غير ان اهم ما تجسد بعدها هو انشاء الشركة الوطنية للبترول "سوناطراك " في 31ديسمبر 1963

- _**اتفاقية جويلية 1965** : والتي مثلت تعاون جزائري فرنسي و تضمنت :

رفع نسبة الضربة من 50% الى 53% لتصل الى 55% سنة 1969 ؛ التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب و البحث ؛ إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة ؛ رفع حصة الجزائر الى النصف في شركة الفرنسية مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر إضافة الى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10% ؛ سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي ؛ استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية ؛ حيث ساهمت هذه الاتفاقية في تزايد دور شركة سوناطراك ؛ الا ان هذه الاخيرة كانت تفتقر لوسائل الحفر و التنقيب اذ تم تكليف شركات اجنبية بذلك ؛ الأمر الذي ادى الى تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة ؛ على رأسها شركة ألفور تمتلك فيها سوناطراك 51% ؛ 49% لشركة و بنفس النسبة امتلكت سوناطراك جزء من شركات اخرى منها ألجيو ؛ ألريف ؛ ألسترا ؛ الجنوب الشرقي للتنقيب الامريكية

- _**التأميم:** التي كانت على مرحلتين ؛ حيث تضمنت الاولى :

فرض رقابة على شركتين امريكيتين للتوزيع و التكرير من خلال شبكة البيع التابعة لشركة بريتش بتروليوم سنة 1976 ؛ تولي شركة سوناطراك دور المتعهد الرئيسي للاعمال و مبكية الدولة للغاز الطبيعي بإبرام اتفاقية جيتي (19 اكتوبر1967) ؛ إصدار مجموعة من قرارات تأميم للشركات الاجنبية سنة 1970 ؛ زيادة سعر برميل البترول الى دولارين و 95 سنتار (7/21 /1970) ؛ اما المرحلة الثانية و في سبيل البحث عن تأكيد الاستقلال السياسي بالاقتصادي كان قرار التأمين من خلال خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين الذي اصدر عدة قرارات (نفذت ابتداءا من 24/ 2 / 1971) اهمها رفع نسبة المشاركة الجزائرية في كل الشركات الفرنسية[1] الى 51% و تأميم حقول الغاز الطبيعي و النقل البري اي كل الانابيب البترولية ؛ كما تم تحويل الدفع من الفرنك السويسري الى الدينار الجزائري و فتح المجال امام اليد العاملة الوطنية في هذا المجال.

وهذا تم ربط التنمية الاقتصادية في الجزائر بعائدات قطاع المحروقات، حيث تخصصت استثمارات ضخمة لهذا القطاع 2.3 مليار دولار من المبالغ المتخصصة للاستثمار في المخطط الثلاثي

[1] بن شريف مريم، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة النفط 2014، بين عودة سيناريو المديونية وحتمية التوجه نحو الطاقة النظيفة، مجلة الاقتصاد الجديد، 2017، ، ص ص 142-143.

1969/1967؛ و9 ملايير دولار في المخطط الرباعي1970 / 1973) مما ساهم في زيادة انتاج المحروقات؛ اذ سجلت فترة السبعينات ارتفاع العائدات البترولية بارتفاع أسعار النفط بسبب الانتصار العربي في حرب اكتوبر 1973؛ و احكمت سوناطراك سيطرتها على جميع مراحل الإنتاج البترولي ب 100% على اهم الحقول الجزائرية و يتعلق الامر بحقل حاسي مسعود.

الجدول رقم2 : تطور أسعار البترول خلال الفترة 1985-1990

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
سعر البرميل	27,52	12,97	3717,	14,24	31,17	66,18

المصدر: عبد الكريم بن دخيس، أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية؟،مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع،العدد2،،ص590.

يتضح لنا من خلال الجدول أن انخفاض أسعار النفط سنة 1986 بنسبة أكثر من 55 %بالمقارنة مع السنة التي قبلها حيث وصل سعر البرميل الواحد 12.97دولار للبرميل وهو أدنى سعر خلال هذه الفترة، لكن سرعان ما تراجع سعر البرميل الواحد ويستعد عافيته خلال السنوات التي تلي سنة الأزمة ليصل معدل سعر البرميل الواحد في سنة 1990 حوالي 18.66 دولار للبرميل.

المطلب الثاني: تداعيات ازمة 2008 على الجزائر

سوف نتطرق الى اثار الازمة 2008، وماهي الازمة التي تصدرت الى الجزائر من خلالها

الفرع الأول: تطور تداعيات ازمة 2008 على الجزائر

باعتبار أن الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو هذه السنة ب % 4.9 مقابل % 3.1 سنة 2007 وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات ب 6% وهي نتاج النفقات العمومية في قطاعات مثل البناء والخدمات المتعلقة بالبنى التحتية والهياكل القاعدية، وأشار تقرير البنك العالمي أن الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف نه[1]اية سبتمبر من سنة 2007 ب 130 مليار دولار بزيادة قيمتها 30 مليار دولار مقارنة بنهاية 2007 ، إلا أن تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر وهو ما توقع حسبه إلى أن سنة 2009هي آخر سنة لمخطط

[1]طالب دليلة ، عياد سيدي محمد ، وهراني كريم، الأزمة المالية الراهنة و أثرها على الاقتصاد الجزائري، بحث مقدم،2008،ص22.

دعم النمو الاقتصادي الذي، ل جند له أكثر من 150 إلى 160 مليار دولار ستنتهي بنسبة نمو متواضعة تقدر ب3.8% .

ومع تراجع أسعار البترول منتصف سنة2013 إلى أقل من 50 دولار للبرميل واستمرار تدني الأسعار وعزوف الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر فمن المتوقع أن تتأثر المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تم ول من قبل الدولة تدريجيا فضلا عن تأثر المداخيل الجبائية أيضا وهو ما من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد الجزائري. مما شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وإن كان بنسبة لأقل مقارنة بالدول الأخرى وذلك للأسباب التالية :

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر .
- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها .
- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج ج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات وذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها .
- اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي ليق كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

الفرع الثاني: اثار الازمة المالية 2008 على الجزائر

أولا:اضطراب المؤشرات الكلية:

سجلت الجزائر عجزًا ماليًا متتاليًا من عام 2009 إلى عام 2013، حيث تصاعد الإنفاق الحكومي في أعقاب الأزمة المالية العالمية والعربية، أدى الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 إلى ضخامة المالية العامة، وأدى إلى تفاقم وضع مالي ضعيف بالفعل. حتى قبل انهيار أسعار النفط، كانت السياسة المالية الجزائرية على مسار غير مستدام، لا سيما بالنظر إلى استنفاد الموارد الهيدروكربونية في أفق قصير نسبيًا. حيث اتسع عجز المالية العامة بشكل كبير في عام 2014، عندما بدأت أسعار النفط في الانخفاض ووصلت15.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 مع انخفاض أسعار النفط إلى مستويات منخفضة جديدة.استجابةً لصدمة أسعار النفط، فإن الحكومة تخطط المالية الطموحة التوحيد على المدى المتوسط. بعد خفض عجز المالية العامة من 15.8 في المائة من

إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 إلى 14.0 في المائة في عام 2016 ضبط أوضاع المالية العامة للحكومة على المدى المتوسط تهدف الخطة إلى تقريب العجز من الصفر بحلول عام 2019، بشكل رئيسي من خلال المزيد من التخفيضات في الإنفاق مجتمعة مع ارتفاع الضرائب واستمرار إصلاح الدعم، مع توفير في صندوق تثبيت النفط استنفدت شروط السيولة تقريبا وتشديد في النظام المصرفي، والتمويل أصبحت البيئة أكثر صعوبة. وفورات كبيرة مرة واحدة في صندوق تثبيت النفط مصدر رئيسي للتمويل في السنوات الأخيرة –كانت تقريبًا مستنفد تمامًا.[1]

وانخفضت ايرادات الدينار بنسبة 6.4 في المئة، مقابل الدولار الأمريكي في مارس وأبريل 2020 وظلت مستقرة على نطاق واسع حتى ديسمبر 2020 عندما بنسبة 2.3 في المائة أخرى. اما القطاع الخارجي اتسع عجز الحساب الجاري في عام 2020 نتيجة للانخفاض الحاد في قيمة صادرات المحروقات خلال النصف الأول من عام 2020. بدأ الانخفاض في أحجام الصادرات الهيدروكربونية في الربع الأول من عام 2020 خلال الربع الثاني من عام 2020 مع ظهور COVID-19.[2]

الجدول رقم3: الجزائر والمؤشرات الاقتصادية الكلية "التغير سنوي بنسبة بالمئة"

	2018	2019	2020 e	2021 f	2022 f	2023 f
Real GDP growth, at constant market prices	1.2	0.8	-5.5	3.6	2.3	1.6
Private Consumption	2.8	2.1	-5.5	5.2	2.8	1.7
Government Consumption	2.3	1.9	1.3	-0.2	-2.9	-0.5
Gross Fixed Capital Investment	3.1	1.0	-15.9	8.0	6.4	2.9
Exports, Goods and Services	-3.7	-6.1	-11.1	7.4	1.2	1.0
Imports, Goods and Services	-3.6	-6.9	-19.7	12.3	2.4	0.5
Real GDP growth, at constant factor prices	1.5	1.0	-5.5	3.6	2.3	1.7
Agriculture	3.5	2.7	1.6	1.6	1.5	1.4
Industry	-2.6	-1.7	-7.3	5.1	1.9	1.7
Services	5.6	3.3	-5.3	2.7	2.9	1.7
Inflation (Consumer Price Index)	3.5	2.3	2.1	3.9	4.1	4.0
Current Account Balance (% of GDP)	-9.5	-10.0	-14.4	-12.1	-11.4	-11.3
Fiscal Balance (% of GDP)	-6.8	-9.6	-16.4	-12.1	-10.0	-8.8
Debt (% of GDP)	37.6	45.6	51.4	56.1	60.5	65.3
Primary Balance (% of GDP)	-6.3	-9.0	-15.7	-11.6	-9.4	-8.3

Source :International Monetary Fund , ALGERIA, IMF Country Report No. 17/142, May 15, 2017,p3

[1] International Monetary Fund , ALGERIA, IMF Country Report No. 17/142, May 15, 2017,p3

[2] lgeria Economic Monitor,Accelerating Reforms to Protect ,the Algerian Economy,The World Bank ,Spring 2021,p12

من خلال الجدول نلاحظ تراجع المؤشرات الكلية بين سنة 2018-2020 بحيث هنالك عجز في الميزان التجاري، الصادرات بنسبة -3.7، -11.1، اما الواردات -3.6،-،-19.7، هذا تراجع نظرا لتراجع أسعار البترول لقلة الطلب بالاظافة الى الازمة الصحية العالمية التي تقلصت معها الواردات والصادرات، وكذا تراجع النمو الاقتصادي في نفس الفترة 1.5،-5.5،

اذن نستنتج ان تراجع الأداء الاقتصادي للجزائر بسبب ركود إنتاج الهيدروكربونات وقيادة القطاع العام المتعرج. ان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي وصل إلى 3.3 في المائة بين عامي 2010 و2016، قبل أن ينخفض إلى 1.1 في المائة بعد ذلك عام 2017، أدى إلى نمو سلبيً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وانكمش قطاع المحروقات بنسبة 2.1 في المائة سنويًا منذ عام 2010 بسبب تراجع الاستثمارات، مع ارتفاع في الاستهلاك المحلي يؤدي إلى 2.8 نسبة الانخفاض السنوي في حجم الصادرات.أدى هذا، إلى جانب انخفاض أسعار النفط الدولية، إلى عجز الحساب الميزانية الكلية يبلغ 13٪ و 11٪ من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي، منذ صدمة النفط 2014. ومنذ ذلك الحين ركد الإنفاق العام، وتباطأت وتيرة نمو قطاعات المواد غير الهيدروكربونية. الانتقال إلى نموذج النمو الذي يقوده القطاع الخاص يمثل تحديًا ، حيث تعيد الشركات الخاصة إدارتها الصغيرة ، والمنخفضة الإنتاجية ، وكبيرة الحجم غير رسمية وتواجه تحديات كبيرة مثل ارتفاع مستوى عبء التنظيم ، وصول محدود إلى الائتمان ، وفجوة مهارات عمل السوق ووجود كلي مشاريع مملوكة من الدولة.وسط جائحة COVID-19 ومع الانهيار الحالي في الطلب على النفط وأسعاره ،يواجه الاقتصاد الجزائري كبيرة ضغط كبير. تأثير إجراءات الإغلاق كان واسع النطاق مع الخدمات وقطاعات البناء وكذلك القطاعات. انظر الشكل الموالي

الشكل رقم 1: الجزائر / العجز المزدوج والاحتياطيات الدولية

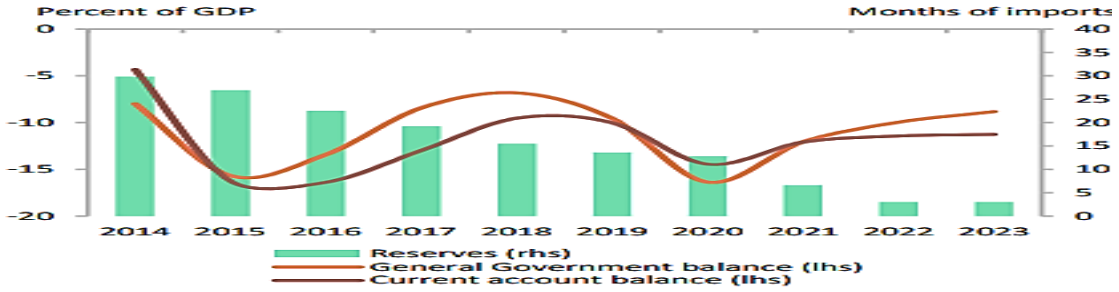

Sources: Algerian authorities, World Bank staff estimates. MPO 146 Apr 21.

ثانيا: ضعف السياسة المالية والسياسة النقدية:

بسبب صدمة أسعار النفط، انخفضت السيولة في القطاع المصرفي انخفض بشكل كبير. تشديد شروط السيولة المحلية يعني أن القدرة المحلية أصبح النظام المصرفي لامتصاص الدين الحكومي الجديد أكثر محدودية مما كان عليه في الماضي.إن الاستفادة من مجموعة واسعة من خيارات التمويل من شأنه أن يسمح للجزائر بالقيام بالمزيد الضبط التدريجي لأوضاع المالية العامة، مع تقليل العواقب السلبية على النمو. السلطات 'تشكل خطة الضبط المالي الطموحة مخاطر على النشاط الاقتصادي. في الواقع، يتوقع الموظفون ذلك سيتباطأ النمو غير الهيدروكربوني إلى ما يقرب من الصفر في 2018 تحت وطأة المتوقع تخفيضات الإنفاق. وعلى النقيض من ذلك، أصبح ضبط أوضاع المالية العامة أكثر تدريجيًا، والذي أصبح ممكنًا بفضل تنوعه التمويل، إلى جانب المزيد من انخفاض سعر الصرف والإصلاحات الهيكلية الطموحة، سيكون لها تأثير أقل على النمو مع الاستمرار في وضع السياسة المالية على مسار مستدام.[1]

ثالثا: تأثر سوق العمل

اعتمد اقتصاد الجزائر على صناعة الهيدروكربونات والتي كانت السبب الرئيسي في جذب المستثمرين الأجانب. هذه الصناعة لم تفعل في دعم التوظيف المحلي المباشر، على سبيل المثال التعدين لا يغطي القطاع سوى 0.6٪ من إجمالي العمالة. الدخل الاقتصاد في حالة ركود منذ عام 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية،. أدت الزيادات الضريبية إلى اضطرابات سياسية واسعة النطاق مظاهرات عام 2019 وبداية عام 2020.ومع ذلك، فإن جائحة الفيروس كرونا العالمي خلال عام 2020 أوقفت الانتفاضات الاجتماعية وزاد من تعميق أزمة اقتصادية.

كما أدى التراجع الاقتصادي إلى تفاقم المشاكل الهيكلية المزمنة في الجزائر بلغ معدل بطالة الشباب 30٪ عام 2020 على وجه الخصوص بين النساء المتعلمات. والى تجميد التوظيف في معظم الحالات مناطق في القطاع العام تحولت إلى إحباط بين شريحة كبيرة من الشباب. تستمر إنتاجية العمل وارتباطها بثروتها النفطية. وكذا قطاع التصنيع المتعثر وارتباطه بالإنتاج تكنولوجي قد أصبحت الترقية وتنمية المهارات أمرًا بالغ الأهمية مسائل. وقد كانت هناك تحديات الحكومة في تشكيل 50 جديدة المناطق الصناعية في عام 2017. [2] والشكل الموالي يوضح التدهور الاقتصادي للفترة 1990-2020

[1] : International Monetary Fund , ALGERIA, IMF Country Report No. 17/142, May 15, 2017,p3

[2] Labour Market Report Algeria – 2020, This report is part of the collaboration by the Danish Programme (DAPP) 2017-2022,p2

الشكل رقم 2: تطور عجز الميزانية خلال الفترة 1990-2020

Source: International Monetary Fund , ALGERIA, IMF Country Report No. 17/142, May 15, 2017,p3.

المبحث الثاني: تسهيلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمعالجة الأزمات الجزائرية

ان محاولة انتقال الجزائر من اقتصاد موجه الى اقتصاد السوق وفق لتوجيهات وشروط صندوق النقد الدولي، كانت له انعكاسات معتبرة على الاقتصاد الوطني،وعلى أهدافه وادواته،ما تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية-تمثلت خصوصا-في الإصلاح النقدي سنو 1986،ثم اصلاح 1988،وبعد أظهرت الإصلاحات التي تم إدخالها على الاقتصاد الجزائري قبل سنة 1990 محدوديتها، اضطرت الجزائر الى اللجوء الى مؤسسات النقد الدولية للحصول على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية خلال فترة التسعينات، في اطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول: ابتداء من 1989/05/31،برناج الاستعداد الائتماني الثاني ابتداء من 1994/06/03،برنامج الاستعداد الائتماني الثالث من 1994/05/22 الى 1995/05/21،برنامج التعديل الهيكلي من 1995/05/22 الى1998/05/21،وبعد هذه الفترة ،ونتيجة الوضعية المالية قامت الجزائر بعدة برامج مدعومة ذاتيا، وهذه البرامج تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004،وبرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009،والبرنامج الخماسي 2010-2014،اثرت على الاقتصاد الجزائري، واهم المتغيرات الداخلية فيه.[1]

[1]عنتر بوتيارة، تقييم اثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيق للفترة 1990-2012، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 2،العدد28،ص78.

المطلب الأول: علاقة الجزائر مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

1- علاقة الجزائر مع صندوق النقد الدولي:

بدأت علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي بعد الاستقلال مباشرة حيث انظمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/09/26 وقدرت حصتها في ذلك الوقت ب 623,1 مليون وحدة سحب خاصة ، تعد حقوق السحب الخاصة نوعا من الأصول المالية الدولية التي يقوم بإصدارها صندوق النقد الدولي وهي عبارة عن نقد إحتياطية دولي تستخدم كوسيلة جديدة لدعم أصول السيولة الدولية كالذهب والدولارات والعملة الأجنبية القابلة للتداول لتصل في أوت 1994 إلى 941,4 مليون وحدة سحب خاصة ويمثل الجزائر في الصندوق محافظ بنك الجزائر في مجلس المحافظين[1]. وقد استخدمت الجزائر في العديد من المرات عمليات حقوق السحب الخاصة وفي سنة 1988 استخدمت القسط الاحتياطي بالصندوق نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر آنذاك، كما أنها استعملت الأقساط الكبيرة وعليه كانت هناك عدة اتفاقيات بين الحكومات الجزائرية وهيئة صندوق النقد الدولي سواء في إطار سياسات التثبيت الاقتصادي أو في إطار سياساتٌ التعديل الهيكلي ، وواصلت الجزائر استنجادها بصندوق النقد الدولي ، قدمت للجزائر وصفة حيت تندرج ضمن الاتفاقية التي أبرمت بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي وذلك في ماي 1995و 1998 .[2]

2- علاقة الجزائر والبنك الدولي:

تقوم السياسة الاقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير على منح القروض متوسطة وطويلة الأجل، وهي موجهة إلى الدول النامية في الوقت الحاضر، بعدما كانت موجهة في بداية الإنشاء إلى الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية ،ان تقارير البنك الدولي حول الجزائر يظهر التطور الكبير في العلاقات بين الجزائر والبنك الدولي بعد 1962 هذا النوع من التدخل امتد حتى بداية 1990 التاريخ الذي دخلت فيه الجزائر في أزمة اقتصادية بسبب تدهور كبير في أسعار البترول اضطرت الجزائر من خلالها إلى التوقف تماما عن تسديد ديونها أمام هذا المأزق كان من الضروري تدخل كل من البنك والصندوق للشروع في مفاوضات لاسترداد الديون الخارجية وتطبيق فوري لتوصيات البنك الدولي المفروضة على

[1] فلة عاشور، أثار برنامج الاصلاح المالي لصندوق النقد الدولي غلى سوق العمل في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، ص 61.

[2] عثماني حياة 3 ، العبسي علي،لبزة هشام،دور قروض المؤسسات المالية الدولية في دعم التنمية الاقتصادية للبلدان النامية: دراسة حالة الجزائر للفترة 1989-2018،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية وا دارية،جامعة الودي،المجلد08،العدد 02،جوان 2022.ص538.

الجزائر في إطار ما يسمى بمخطط تسوية الوضعية نتائج هذا المخطط استعجالي كانت للأسف وخيمة حيث أدى تطبيقها سنوات 1995/1994 إلى إضرار هام في هذا القطاع العام[1].

وقد ارتكز إطار الشراكة الاستراتيجية بين البنك الدولي والجزائر على الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف التي تقدم استجابةً لطلبات مساندة تحقيق الأولويات الإنمائية. وتضم هذه المحفظةُ 10 مشاريع للمساعدة الفنية في ستة قطاعات تشمل الزراعة والتنمية الريفية، والتمويل، ومناخ الاستثمار، والحماية الاجتماعية، والإدارة المتكاملة للصحراء، وكذلك رؤية الجزائر 2035.[2]

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

عرفت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية بسبب أزمة المديونية المتراكمة وحصول عدة أزمات اخرى منها أزمة انخفاض أسعار النفط مما أثر سلبا باعتبار البترول يمثل 97٪ من صادرات الجزائر مما دفع بها لطلب المساعدة متبوعة بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية.

لقد باشرت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية وبصورة فعلية بداية من سنة 1994 بعدما اشتدت أزمة المديونية الخارجية وقد طبقت الجزائر نوعين من برامج الإصلاح الاقتصادي الأول يدعى ببرنامج الاستقرار والثاني يدعى ببرنامج التصحيح الهيكلي وذلك خلال الفترة 1994-1998 وقد كان البرنامجين مكملة لبعضها بحيث كانا يهدفان إلى تحقيق معدل النمو في الناتج الداخلي الخام قدره3 % سنة 1994 و6 %سنة 1996 خفض معدل التضخم ليتقارب مع معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسين خفض سعر الدينار للوصول به إلى قيمته الحقيقية تحرير التجارة الداخلية والخارجية نقص عجز الموازنة العامة إلى – 0.3 %كنسبة من الناتج الداخلي الخام نقص نمو الكتلة النقدية من 21%سنة 1993إلى 14%سنة 1994 ،تحسين شبكة الحماية، الاجتماعية، والواقع أن تجربة صندوق النقد الدولي يمكن رصدهما من خلال البرامج التالية:

[1] شتيوي علي، دور صندوق النقد والبنك الدوليين في توجيه الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مجلة المفكر، 2019، ص ص 457-458

[2] عثماني حياة ،واخرون،مرجع سبق ذكره.ص538.

الفرع الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي الاول 1989/05/31 إلى 1990/05/30

حصلت الجزائر على قرض بمبلغ 155,7 مليون وحدة من صندوق النقد الدولي على أقساط من نوع الاستعداد الائتماني في 1989/05/31 وكانت الإصلاحات حسب شروط صندوق النقد الدولي على الشكل التالي:

- إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري.
- إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخاصة.
- الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
- منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية حيث أنشئت بنوك في هذا الإطار كبنك البركة وبنك الاتحاد.
- تطبيق الاسعار الحقيقة على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي للدولة على المواد السلع
- كما تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري، بالإضافة الى تحفيز الصادرات والواردات من خلال مايلي:
  - تخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار وتحرير الأسعار.
  - تقليص حجم الموازنة العامة.
  - تجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
  - تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
  - إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

الفرع الثاني الاتفاق الثاني مع الصندوق والبنك الدوليين (03 جوان 1991 / 30 مارس 1992)[1]:

بموجب اتفاق البرنامج الاستعدادي الثاني حصلت الجزائر على قرض قدره 300 مليون وحدة (ح س خ) ما يعادل 404 مليون دولار توزع على أربعة اقساط قيمة كل قسط 100 مليون دولار أي ما يعادل 75 مليون وحدة (ح س خ) ؛ وجاء لاستكمال برنامج التعديل –ابرم في سرية تامة – و اسفر عن الإصلاحات التالية :

- اعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية على أساس قواعد السوق.
- تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات.

[1] ايمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ، ص 05.

- إصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات.
- إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص.
- توقف الدولة عن التمويل المباشر للبناء والسكن.
- مشاركة القطاع الخاص في التجارة الخارجية.
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق ضبط أسعار السلع والخدمات.
- تحرير التجارة الخارجية مدعم بقابلية أكبر لتحويل الدينار.
- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؛ والعمل على تنشيط القطاع الخاص لأحداث تنويع في الصادرات لتقوية الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية.

الفرع الثالث: الاتفاق الثالث (افريل 1994 –مارس 1995)

أدت الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عرفتها الجزائر؛ نتيجة انخفاض سعر البترول سنة 1986 الى عقد هذا الاتفاق بشكل علني على عكس الاتفاقين السابقين اللذان تم تنفيذهما في سرية تامة؛ وقد تم إعداد هذا البرنامج في إطار إعادة الجدولة للديون الخارجية؛ و كان الهدف من تنفيذ هذا البرنامج هو إعادة بعث التنمية بمعنى تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي إحداث برنامج للإصلاحات الهيكلية من خلال العمليات التالية[1] :

- ✓ تحرير التجارة الخارجية عن طريق إلغاء اي شكل من أشكال الإحتكار
- ✓ تخفيض المديونية الخارجية في الأجل المتوسط و الطويل
- ✓ إصلاح سياسة الصرف و تكييف سعر الصرف على اساس 36 دينار للدولار الواحد
- ✓ ترشيد نظام الحماية الإجتماعية بإدخال نظام الشبكة الإجتماعية في المنفعة العمومية
- ✓ الضغط على الطلب الداخلي بواسطة سياسة الموازنة و السياسة النقدية الصارمة
- ✓ تقليص وتيرة التوسع النقدي عن طريق إختيار عمليات إعادة التمويل و الرفع من معدلات الفائدة
- ✓ استقلالية مؤسسات عمومية وطنية من بين 66 مؤسسة وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- ✓ حل 88 مؤسسة عمومية محلية وعرض 5 فنادق عمومية للبيع.

الفرع الرابع: الاتفاق الرابع: (أفريل 1995/ مارس 1998):

[1] حسين بن الطاهر، أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 31، جوان، 2009.، ص 91.

لجأت الجزائر مرة أخرى الى صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، حيث كانت مرغمة على اللجوء مرة أخرى الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تضمن هذا الاتفاق استفادة الجزائر من الدعم المالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لإعادة جدولة ديونها التي مست أكثر من 15 مليار دولار وتخفيض معدل خدمة الدين لحوالي 53.3٪ من عائدات الصادرات سنة 1944 والتي عاودت الارتفاع ثانية لتصل إلى 84٪ سنة 1995 مما اضطرت الجزائر إلى طلب إعادة جدولة الديون العمومية مرة أخرى مع نادي باريس لحوالي 7 مليار دولار و 3,2 مليار دولار للديون الخاصة مع نادي لندن

إن تنفيذ الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي ألزمها القبول بشروط صندوق النقد الدولي فيما يخص إحداث تغيير على مستوى الاقتصاد الكلي تمثلت في:

- مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية وأن أي زيادة فيما لابد وأن تكون بغرض تشجيع الادخار وليس توسيع الاستهلاك بسبب ضعف العرض الوطني المحلي مع وضع الحكومة لآليات فعليا لامتصاص إنعكاسات البرنامج على المداخيل وقدرتهم الشرائية بفتح شبكة متنوعة للحماية الاجتماعية
- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار بتخفيض دعمها
- إقامة سوق صرف ما بين البنوك
- إلغاء الدعم للمنتجات الطاقوية والغذائية وإصلاح أسعار الدعم للزراعة
- توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بخفض الإعفاءات
- مراجعة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة
- إصلاح التعريفة الجمركية
- الشروع في إصلاح الوظيف العمومي بهدف تقليص العمالة الزائدة
- فحص بالتعاون مع البنك الدولي سير وتمويل نظام التأمين على البطالة
- تصفية المؤسسات العمومية المفلسة
- إعداد الحكومة لمشروع قانون حول الخصخصة[1]

[1] شتيوي علي، مرجع سبق ذكره، ص 461.

وفي سنة 2000 سجلت أسعار البترول تحسنا ملحوظا إذ بلغت 5.28 دولار أمريكي للبرميل الواحد مما أدى إلى انخفاض نسبة المديونية واستمرت المديونية الخارجية الجزائرية في الانخفاض ومع تتالي ارتفاع أسعار البترول تدريجيا انخفضت المديونية الخارجية للجزائر بشكل كبير[1] .

.

الجدول 4: يوضح تطور المديونية في فترة الإصلاحات 1990-2020

السنوات	قبل التصحيح				أثناء التصحيح					بعد التصحيح			
	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
حجم الدين الخارجي مليار دولار	26.6	27.1	25.9	31.1	29.5	31.5	33.6	31.2	30.4	28.3	25.2	22.5	21.7
خدمات الدين مليار دولار	8.9	9.5	9.3	9.4	4.5	4.2	4.3	4.5	5.1	5.1	4.5	4.4	4.2
خدمة الدين/الصادرات%	66.4	74.0	76.3	92.3	84.7	42.5	29.2	29.8	46.6	37.3	19.5	22.1	21.7
حجم الدين/الناتج الداخلي الخام%	48	68.6	63.0	61.3	70	76.1	74	66.4	65	58	47	41.2	48.5
الاحتياطات الدولية/حجم الدين الشهري	2.9	5.9	5.7	6.1	9.8	6.6	13.3	25.7	27.5	37.4	46	70.1	92
حجم الدين /الصادرات %	209.6	215.3	259.8	307.5	297.1	240.1	201.6	208.6	306.7	227.2	122.4	118.3	119

المصدر: حسين بن الطاهر، أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية العدد 31، جوان، 2009، ص274.

لقد حققت الجزائر سيطرة ونجاحات معتبرة، وذلك فيما يتعلق بالمؤشرات المالية والنقدية، خلال الفترة 1990-2002.

عانت الجزائر من عنف شديد ومشاكل ديون سيادية كبيرة خلال التسعينيات – وهي تجربة لا تزال تؤثر على صنع السياسات حتى يومنا هذا. الجزائري أسفرت الحرب الأهلية عن مقتل أكثر من 100 ألف شخص، وجاءت في وقت كانت الحكومة تكافح من أجله معالجة الاختلالات الشديدة في الاقتصاد الكلي التي ظهرت في أعقاب انخفاض أسعار النفط في عام 1986.

[1] عثماني حياة، واخرون، ص538.

المطلب الثالث: برامج دعم الإنعاش الاقتصادي في فترة 2001-2030

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

جاء هذا البرنامج في الجزائر كهدف استراتيجي لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتعميم التطور الاقتصادي، بهدف إعطاء دفع للأنشطة الاقتصادية عبر الوطن بغرض خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية، وقد أقر هذا البرنامج في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، ما يقارب 7مليار دولار.[1]

ومن. أهدافه: وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:[2]

- تنشيط الطلب الكلي .
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة .وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية
- تهيئة وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان .
- تنمية الموارد البشرية.
- الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة.

[1] عبد العالي مخلوفي، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين ازمتي 1986و 2014، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2018/2017،ص9.

[2] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، ص40.

الشكل رقم 3: التوزيع حسب القطاعات للمبالغ المرصودة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

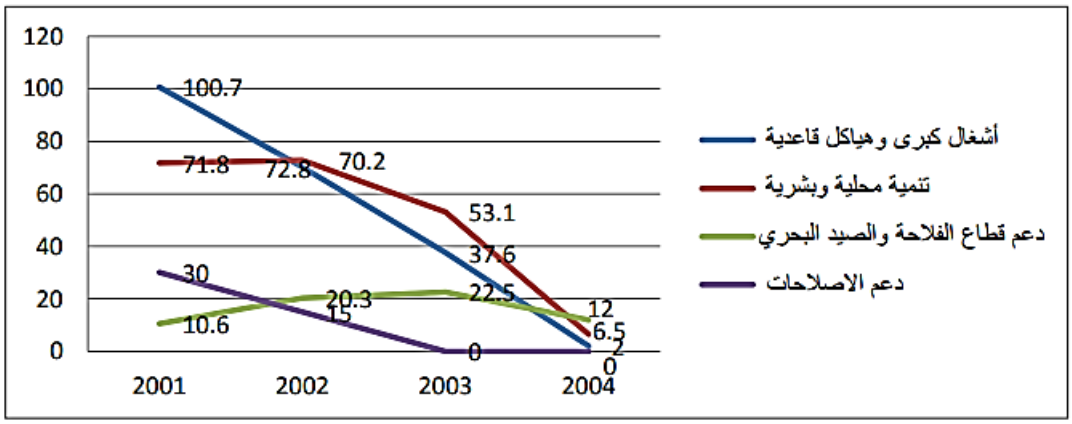

المصدر: عبد العالي مخلوفي، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين ازمتي 1986و 2014، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2018/2017، ص10.

يلاحظ من خلال الشكل أن المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ البرنامج وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي من ناحية معدلات النمو الاقتصادي و مناصب العمل كما يمكن ملاحظة أن قطاع الفلاحة و الصيد البحري حافظ على نفس الوتيرة تقريبا ٍ نشاء من الدعم والاستثمار العمومي في محاولة لبعث القطاع نظر لما يكتسيه من أهمية . كما يلاحظ التركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة العاطلة، حيث نجد إن أكثر من 90 % من الغلاف المالي وجهت لإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو في أنها آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو والتقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة، وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية واستغل الانفراج المالي وقد اهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية.[1]

[1] عبد العالي مخلوفي، المرجع السابق، ص10.

ومن أهدافه: [1]

- استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي .
- مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية .
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتج

الجدول 5: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار دينار)	النسبة
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%08
تطوير الخدمات العمومية	203.9	%04.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	%01.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر: عبد العالي مخلوفي، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين ازمتي 1986و 2014، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2018/2017،ص10.

الجدول يوضح البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج والصناديق 2الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 140 مليار دج .

[1]هدى بن محمد، المرجع السابق،ص44.

الفرع الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

هو استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000، ويشكل القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية مستهدف.[1]

ومن أهدافه: هدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:[2]

– دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين .

–مكافحة البطالة من خلال استحداث ثالث ماليين منصب شغل جديد– .

–تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق

–ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية .

–تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.

– الاستمرار في توسيع قاعدة السكن واعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية .

–مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

– تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية،

– تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية .

–الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

[1] عبد العالي مخلوفي، المرجع السابق،ص11.

[2] هدى بن محمد، المرجع السابق، ص47.

الجدول رقم 6 :مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار دينار)	النسبة
التنمية البشرية	10122	%49.5
المنشآت القاعدية والأساسية	6448	%31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	%08.16
التنمية الاقتصادية	1566	%07.7
الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)	360	%1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	%1.2
المجموع	21214	%100

المصدر: عبد العالي مخلوفي، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين ازمتي 1986و 2014، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2018/2017، ص11.

نلاحظ من خلال الجدول: رصدت ضمن هذا البرنامج الخماسي مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار ما يمثل 21214 مليار دينار وهو يشمل:

- برنامجا جاريا إلى نهاية 2009، بمبلغ 9680 مليار دينار (يعادل 130 مليار دولار).
- وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار (أي 155 مليار دولار) وتستهلك مشاريع التنمية البشرية حوالي 50 %من قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة 2010-2014 ما يعادل 10122 مليار دينار.

الفرع الرابع: عرض وتحليل برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302. وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ بـ 1894.6مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة[1].

[1] هدى بن محمد،المرجع السابق ،ص51.

ومن أهدافه:[1]

الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛

1. الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام؛ بمستوى نمو سنوي قدره 7 %مع حلول سنة 2019 .
- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه .
- استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل .
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

عبد العالي مخلوفي، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين ازمتي 1986و 2014، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2018/2017، ص13.

الفرع الخامس : عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو 2016-2030:

صودق على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016 ، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنمية. وقد تم وضعه ضمن ثالث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي. المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي. أما المرحلة الثالثة

[1]عبد العالي مخلوفي، المرجع السابق، ص13.

فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل6.5 .%.[1]

الفرع السادس: الإصلاح الاقتصادي في إطار نموذج النمو " 2016-2030 ":

قامت الحكومة الجزائرية بوضع نموذج جديد للنمو الاقتصادي 2016-2030 والدي يهدف إلى إحداث تكييف هيكلي للاقتصاد الوطني ودلك عن طريق ضمان تنويع القاعدة الإنتاجية وللصادرات الوطنية بالإضافة إلى إصلاحات عميقة مست الميزانية العامة للدولة، ويتضمن هدا الأخرى ثالثة مراحل، حيث تتضمن المرحلة الأولى" 2016 – 2019 " العمل على زيادة نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، أما المرحلة الثانية " 2020 – 2025 " فهي مرحلة تحول والتي يتم خلالها تدارك جميع النقائص اليت يعاني منها الاقتصاد الوطني، أما في المرحلة الثالثة 2025 – 2030، فيتم خلالها استعادة الاقتصاد الوطني لاستقراره[2] .

المبحث الثالث: تحديات الجزائر خروج من الازمات

المطلب الاول: المجهوذات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية

- لمواجهة هاته الأزمات اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات شملت ما يلي :استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من تراجع أسعار النفط على النمو.
- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، حيث قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض بـ 25 %مقابل الدولار الأمريكي و بـ % 7.6مقابل اليورو خلال عام 2015 ،والغرض من هذه العملية هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية.
- اقترحت الحكومة تدابير حاسمة في موازنة 2016 تقضي بترشيد النفقات وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بميزانية 2015 بنسبة 8.8 %كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3، %وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16. %وقد

[1] هدى بن محمد، المرجع السابق، ص55.

[2] علي بارو، الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر: الأسباب ...الآثار والحلول المقترحة-، مجلة الباحث،مجلد7،العدد 11، جوان 2019،ص440،439.

شملت إجراءات التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي[1] (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات..)وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد منها السيارات والاسمنت ، وخفض التوظيف في القطاع العام. وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ 15 %على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

- **-القطاع الزراعي كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات:**

في هذا السياق لابد من الخروج من نظم الريع التقليدي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية ولا يكون ذلك إلا عن طريق الإصلاحات الموجهة نحو النهوض بالقطاعات الأخرى الحيوية التي يمكن أن يكون لها دور هام في دعم الاقتصاد خارج المحروقات مثل الزراعة. حيث أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عمل ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الزراعة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها.

- ✓ **-المعالم الرئيسية للقطاع الزراعي قبل الإصلاحات:**

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني حيث يمثل الهدف الأساسي الأول لأي إستراتيجية زراعية و تحقيق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة من طبيعية و بشرية و مالية و تحقيق الاكتفاء الذاتي.

و قد شهدت الجزائر تطبيق سياسات اقتصادية خاصة في القطاع الزراعي تتمثل في أسلوب التخطيط المركزي الشامل لتحقيق الأهداف العامة لهذا القطاع و ذلك بالسيطرة على غالبية الأراضي الزراعية و احتكارها للإنتاج و التسويق و الأسعار[2].

- ✓ **-برامج الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي:**

- ❖ تعود أغلب الإختلالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية إلى إتباع سياسات اقتصادية غير مناسبة، و لا تتلاءم مع ظروف و احتياجات المجتمع ، فكانت السياسة الحتمية تتمثل في تحرير الاقتصاد الوطني و رفع يد الدولة عن احتكار النشاط الاقتصادي و ضمان أحسن تخصيص للموارد و تنويع الاستثمارات بين فروع الإنتاج و هذا ما يطلق عليه بـ: التكييف الهيكلي للاقتصاد الوطني.

[1] يوب فايزة، واقع الاقتصاد الجزائري فيظل الازمة النفطية الراهنة، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، العدد 3، 2017، 10

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " السياسات الزراعية في عقد الثمانينات "الجمهورية الزراعية، 1994 ،الخرطوم، ص6 .

❖ فبالنسبة للقطاع الزراعي فإن التكيف الهيكلي لهذا القطاع ليتكيف مع سياسة التحرير الاقتصادية يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات حتى لا تنعكس سلبا على أداء هذا القطاع، و تتمثل أهم جوانب التكييف الهيكلي لقطاع الزراعة في الجزائر، العمل على مايلي:

- تحرير الإنتاج الزراعي و أسعار السلع الزراعية ما عدا بعض المحاصيل الإستراتيجية.
- خوصصة القطاع العام.
- إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب و التشاور مع المزارعين و الفلاحين، و قد تم بالفعل إنشاء أكثر من 40 غرفة فلاحية على مستوى الوطن.
- إنشاء تعاونيات زراعية على أسس تجارية اقتصادية و إنشاء جمعيات زراعية.
- إلغاء احتكار الدولة في التجارة الداخلية و الخارجية عدا بعض المنتجات الإستراتيجية.[1]

✓ **أهم الإصلاحات التي طرأت على قطاع الزراعة بعد برنامج التعديل الهيكلي:**

- في سنة 1990 قامت الحكومة الجزائرية بوضع العديد من الإصلاحات وذلك من اجل الحد من الآثار السلبية للقوانين السابقة، خاصة بعد إلغاء الدعم على القطاع الزراعي حيث عرفت جميع مستلزمات الإنتاج (بذور، أسمدة....) ارتفاعا متواصلا منذ الثمانينات وبداية السبعينات ، وما زاد الأمر صعوبة هو الانتقال إلى الأسعار الحقيقية وتخفيض الدينار الجزائري بحوالي 97%.
- فقطاع الزراعة خلال هذه الفترة استفاد من مؤشر رفع الإنتاج الفلاحي 4 %كنسبة مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى. وعلى الرغم من هذه الإصلاحات إلا أن القطاع الزراعي فشل في تحقيق الأهداف المنشودة وهي الأمن الغذائي[2].

[1] يوب فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 12

[2] عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ،2011/2010 ،ص5

المطلب الثاني : توصيات واقتراحات

- بالرغم من أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية بشكل مباشر إلا أنها قد تتأثر بالركود الاقتصادي ويمكن أن تبرز بعض الاختلالات في عام 2009 رغم احتلالها المرتبة العاشرة حاليا باحتياطي صرف عالمي قدره 140مليار دولار أي بعد ألمانيا ب 150 مليار دولار، وقبل فرنسا ب 125 مليار دولار، لذلك فإنه من الأجدر إنشاء" صندوق سيادي "مكلف بتطوير –بالشراكة مع القطاع الخاص .
- قواعد تنمية اقتصادية متوازنة، يكون مدعما بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء والاقتصاديين، ويعرف الصندوق السيادي على أنه " عبارة عن صندوق للتوظيف المالي يكون ملكا للدولة ويسير الادخار المحلي ليتم استثماره في توظيفات متعددة من أسهم وسندات ،" ويتواجد 40 صندوقا سياديا أهمها سلطة أبو ظبي للاستثمار الذي أنشأ في1976 بقيمة 943 مليار دولار، والصندوق الحكومي الشامل للمعاشات النرويجي المؤسس في 1990 ، وهيئة الاستثمار الصيني المؤسس في2007 ، ويتطلب إنشاء صناديق سيادية ضرورة الالتزام بالتسيير الفعال والحكم الراشد .
- تسيير المعارف البشرية من خلال تقييم المعرفة، والتخصص المالي الهندسي، والتسيير الإستراتيجي .
- مراعاة المنافسة الدولية في هذا المجال . فإنشاء صندوق سيادي في الفترة الراهنة سيجعل الجزائر تستفيد من الفرص السائحة خاصة مع تدني قيمة الأسهم في البورصات العالمية، ونقص السيولة الذي يمنع المستثمرين على الاستثمار في السوق 25المالي، وهو ما يمكن الاستفادة منه عن طريق قوة الجذب في سوق الأسهم من خلال التركيز على النقاط التالية :
- نسب الأرباح الموزعة للأمريكيين هي أعلى من نسب سندات الخزينة الأمريكية .
- تخفيض نسبة تداولات الصناديق المغلقة الأمريكية واليابانية والأوروبية ب % 25 من قيمتها . انهيار البورصات العالمية قد سجل قيمة سوقية معادلة للقيمة المحاسبية مما يعتبر فرصة استثمارية.

خلاصة:

إن الجزائر كغيرها من الدول معنية بالتحديات الطاقوية التي يواجهها العالم، لكون أن قطاع الطاقة هو مصدر التمويل للخزينة هذا ما يجعلها في وضح حرج جدا لفترة ما بعد البترول، فقد قدم الصندوق النقد الدولي مساعدات وتسهيلات لخروج الجزائر من ازمتها، رغم الشروط المفروضة من طرفه، وبالنظر إلى كل ذلك تحاول الجزائر بذل جهود معتبرة وخاصة في القطاع الزراعي لأنه يعتبر من أفضل الخيارات التي يمكن أن تحقق للجزائر التنمية على مستوى اقتصادها ، فهو قطاع تملك فيه كل مقومات التطور الاقتصادي بفضل الأراضي الواسعة لكن لم يلقى العناية الكافية بعد نظرا لبعض المشاكل التي تواجهه.

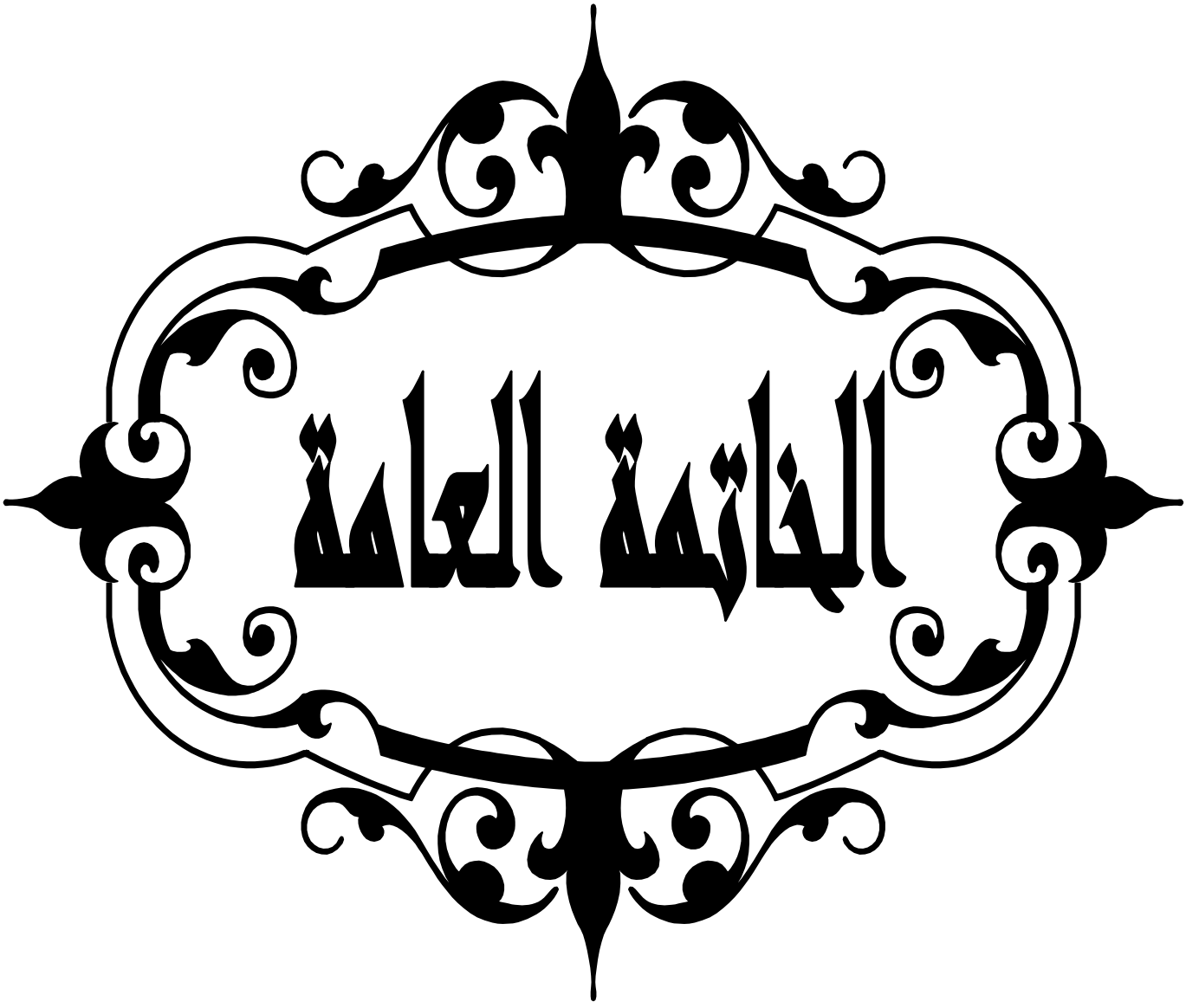
الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تميزت الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية, بإتباع سياسات اقتصادية التي عرفت "بإفقار الجار" تلك السياسات استهدفت حل المشاكل الإقتصادية الداخلية مثل البطالة على حساب الدول الأخرى، و لقد تضمنت هذه السياسات إجراء تخفيضات تنافسية في قيمة العملات الوطنية, و ذلك لتحقيق تنافسية على حساب الدول الأخرى, و كما ساندت هذه السياسات فرض العديد من القيود على التجارة الدولية

نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية واختبار الفرضيات

- يتمثل دور المؤسسات المالية الدولية في توفير التمويل وذلك من خلال تقديمها للقروض وبعض المنح لمساعدة الدول على تحقيق الأهداف المتفق عليها.
- تعمل المؤسسات المالية الدولية على تقديم قروض متوسطة وقصيرة الأجل لأغراض متعددة في مقدمتها معالجة الإختلال سواء في الميزانية أو ميزان المدفوعات.
- يتمثل دور صندوق النقد الدولي في تشجيع التعاون النقدي عن طريق مؤسسة دائمة تهيئ الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون في تسوية مشاكل النقد الدولي. وهو ما يثبث صحة الفرضية ثانية
- يهدف البنك الدولي الى تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنضمة إليه والتي تحتاج لمساعدته في إنشاء مشروعات ضخمة تكلف كثيرا وتساعد في الأجل الطويل على تنمية اقتصاد الدولة وبذلك تستطيع أن تواجه العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها، ومساعدة البنك تكون إما بإقراضه الدول من أمواله الخاصة، أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدوليّ.
- الأزمة الاقتصادية هي مرحلة أو طور إنحدار الإنتاج في حركة الرأسمال الدورية، والتي تعبر أيضا عن التناقضات الداخلية للرأسمالية في الحقل الاقتصادي بينما الازمة المالية هي تمثل انهيار حاد في عدد من المؤشرات المالية كأسعار الاصول؛ الاسهم؛ الاراضي وافلاس في القطاع التجاري ...

- من اسباب الازمة الاقتصادية والمالية عدم استقرار الاقتصاد الكلي، اضطراب القطاع المالي، المتغيرات السياسية الدولية، تشوه نظام الحوافز، بالإضافة الى عدوى الأزمات المعاصر.وهو ما يثبث عدم صحة الفرضية ثانية
- تضمنت هذه الدراسة مختلف الازمات التي عرفها الاقتصاد العالمي مع التركيز على بوادر الازمة النفطية الحالية التي لم تكن كثيرة الاختلاف من حيث أثرها على الاداء الاقتصادي على مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تراجعت مباشرة مع التراجع الحادث في الاسعار.
- في ضوء المؤشرات والتي تعكس حقيقة هامة وهي أن الجزائر استعادت قدرتها على السداد وتخطت مرحلة أزمة المديونية الخارجية والتي كانت لها أثار سلبية على الاقتصاد الجزائري سواء ما تعلق منها بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وقد كان للمؤسسات المالية دور في ذلك وهو ما يثبث صحة الفرضية ثالثة
- إن الأزمات والمشاكل الاقتصادية لا تكون في الغالب وليدة الصدفة بل هي في العادة محصلة تراكمات مخفية لم تحتمل في النهابة التستر والتغطية ، إن أصعب ما في الأمر هو أن تكاليف معالجة المشاكل تكون أكبر بكثير مما لو تم معالجتها عند ظهورها .لذلك فإن الإفصاح والشفافية دائماً مطلوبان وينبغي الحرص علبهما وترسيخهما قدر الإمكان ، ولا عجب إن كان هناك رابط وعلاقة بين درجة التقدم ومستوى الإفصاح والشفافية لكل بلد من دول العالم.

الاقتراحات

- عدم الاعتماد على مداخيل المحروقات بشكل كبير و العمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال زيادة دعم القطاع الزراعي و الصناعي ، و تشجيع خلق المؤسسات المصغرة و المؤسسات المتوسطة التي تعمل على خلق قيمة مضافة و امتصاص البطالة
- استغلال البحبوحة المالية المتأتية أساسا من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية لإحداث تنمية اقتصادية شاملة و ليس نموا اقتصاديا.
- تحضير الجزائر لعصر ما بعد النفط من خلال تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إجراء إصلاحات تمس المنظومة البنكية و القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي و القضاء على البيروقراطية و العراقيل الإدارية التي تكون سببا في انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر

- لا يمكن للجزائر وهي بصدد مواصلة سياسات الإصلاح الاقتصادي أن تغفل عن أهمية الاستفادة من دروس الأزمات التي تعرضت لها مختلف الدول ما يستدعي أن تبني اقتصادا متينا و يتحمل مثل هذه الصدمات متضمنا لمختلف القطاعات التي تخضع لقوى السو ق و تعمل بالكفاءة المطلوبة، التشريع والتنسيق والتخطيط والرقابة والإشراف لتحقيق الأهداف المسطرة كما يجب أن يكون هذا الاقتصاد يتكيف مع المتغيرات الجديدة ولا بد أن يواكب عصر العولمة فبالرغم من المخاطر التي تحتويها إلا أننا في نفس الوقت لا ننكر ما تتيحه من إيجابيات من شأنها أن تحد من هذه المخاطر

قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالعربية

أ. الكتب

1. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للنشر والطباعة والتوزيع، الاسكندرية، 2001
2. راجع قادر عبد العزيز، صندوق النقد الدولي، دار هومة، 2003
3. دومينيك كارو، صندوق النقد الدولي، ترجمة مصطفى عدنان، دمشق 1978
4. محمد عبد الواحد محمد الفار، أحكام التعاون الدولي، عالم الكتاب، 1985
5. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار النشر، الأردن، 1999
6. محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، 1997
7. زكرياء طاحون، بيئات ترهقها العولمة–الاقتصادية– السياسية– الثقافية– الاجتماعية، جمعية مكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة ، 2003
8. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وامكانيات التحكم –عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005
9. حمد مهدي بلوافي، أزمة عقار أم أزمة نظام، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2008
10. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " السياسات الزراعية في عقد الثمانينات "الجمهورية الزراعية، 1994 ،الخرطوم

ب. الرسائل والأطروحات:

1. ايمان حملاوي، دور المؤسسات المالية في تحقيق الإستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990–2012)، مذكرة ماستر جامعة محمد خيضر بسكرة 2014
2. مطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003
3. إبراهيم أبوالعلا، أحمد مهدي بلوافي، وأخرون، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة،2009

4. أيت بشير، الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي والدولي دراسة الأزمتين المكسيكية و الأسيوية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2001
5. حملاوي سكينة، إنعكاسات الأزمات الإقتصادية على التكتلات الإقتصادية الإقليمية، دراسة حالة الإتحاد الأوروبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016
6. عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، واخرون، تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية، دراسة تحليلية لبعض الازمات المالية والاقتصادية للفترة 1929-2008، الجزائر
7. طالب دليلة ، عياد سيدي محمد ، وهراني كريم، الأزمة المالية الراهنة و أثرها على الاقتصاد الجزائري، بحث مقدم،2008
8. فلة عاشور، أثار برنامج الاصلاح المالي لصندوق النقد الدولي غلى سوق العمل في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة،
9. عبد العالي مخلوفي، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين ازمتي 1986و 2014، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2018/2017
10. بد العالي مخلوفي، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين ازمتي 1986و 2014، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2018/2017
11. عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ،2011/2010

ج. المجلات والمواد:

✓ **المجلات:**

1. صالح صالحي، اصلاح صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات إقتصادية، الجزائر، العدد الأول، 1999
2. مصطفى العبد الله، الأزمات والدورات الإقتصادية، الموسوعة العربية، المجلد الثاني، سوريا، 2009
3. عبد اللاوي، لطفي مخزومي وأخرون، تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والإقتصادية دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والإقتصادية للفترة 1929-2008، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، عدد 05، ورقلة، ديسمبر 2016
4. ناجي توني، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، العدد التاسع والعشرون، ماي 2004
5. يوري داداوشي، دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2000
6. بن دخيس عبد الكريم، أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية؟، مجلة البشائر الاقتصادية، بشار، المجلد الرابع، العدد 2
7. حسين بن الطاهر، أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية العدد 31، جوان، 2009
8. بن شريف مريم، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة النفط 2014، بين عودة سيناريو المديونية وحتمية التوجه نحو الطاقة النظيفة، مجلة الاقتصاد الجديد، 2017
9. عنتر بوتيارة، تقييم اثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيق للفترة 1990-2012، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 2،العدد28
10. عثماني حياة 3 ، العبسي علي، لبزة هشام، دور قروض المؤسسات المالية الدولية في دعم التنمية الاقتصادية للبلدان النامية: دراسة حالة الجزائر للفترة 1989-2018، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية وادارية، جامعة الودي،المجلد08،العدد 02،جوان
11. شتيوي علي، دور صندوق النقد والبنك الدوليين في توجيه الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مجلة المفكر، 2019
12. حسين بن الطاهر، أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 31، جوان، 2009

13. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020
14. علي بارو، الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر: الأسباب ...الآثار والحلول المقترحة-، مجلة الباحث،مجلد7،العدد 11، جوان 2019
15. يوب فايزة، واقع الاقتصاد الجزائري فيظل الازمة النفطية الراهنة، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، العدد 3، 2017

- ✓ **المواد:**

1. مادة 06 من الفقرة الأولى من القانون الأساسي للبنك الدولي
2. المادة 06 من الفقرة الثانية من القانون الأساسي للبنك الدولي
3. المادة 06 من الفقرة الثالثة من القانون الأساسي للبنك الدولي.

- ✓ **المؤتمرات:**

1. عمر خضيرات، الأزمة الإقتصادية العالمية المعاصرة ومصير النظام الرأسمالي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية العالمية والإقتصادية المعاصرة من منظور إقتصاد إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان –الأردن2/1 ديسمبر 2010
2. زايدي عبد السلام، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني حول: الأزمات المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، جامعة خميس مليانة، يومي 05/05 ماي 2009
3. محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية، حول استراتيجيات منع الازمات وادارتها، سلسلة محاضرات العلماء، البنك الاسلامي للتنمية، جدة، 2000
4. عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، مصيدة السيولة الكينيزية ، ملتقى حول الازمة المالية والبدائل المصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2009

د. المواقع الإلكترونية

- Smriti chand, Objectives of International Monetary Fund (IMF), Objectives of International Monetary Fund (IMF) (yourarticlelibrary.com) .
- Mahendra kimar, International Monetary Fund (IMF): Origin, Objectives and Functions, International Monetary Fund (IMF): Origin, Objectives and Functions (economicsdiscussion.net)
- Develop a Global Partnership for Development by 2015, The World Bank - Millennium Development Goals - Develop a Global Partnership for Development by 2015
- : https://www.alukah.net/culture/
- Will kinton and another, Financial Crisis, June 10, 2022, Financial Crisis Definition (investopedia.com).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Shalmali Guttal, China and International Financial Institutions, May 17, 2007
2. Turanc (h) la banque internationale pour le reconstruction et developpement , but et organisation, these gronoble, 1959
3. Azra Hadziahmetovic, and another, ECONOMIC CRISIS: CHALLENGE FOR ECONOMIC THEORY AND POLICY, EURASIAN JOURNAL OF ECONOMICS AND FINANCE, 2018
4. International Monetary Fund , ALGERIA, IMF Country Report No. 17/142, May 15, 2017
5. lgeria Economic Monitor,Accelerating Reforms to Protect ,the Algerian Economy,The World Bank ,Spring 2021
6. Labour Market Report Algeria – 2020, This report is part of the collaboration by the Danish Programme (DAPP) 2017-2022